

تقديم :

لعل ما أهم يواجه دارسي العلوم الإنسانية من صعوبات، راجع إلى عدم وجود أطر نظرية عامة تحلل على أساسها الظواهر الإنسانية، مما يؤثر على دقة النتائج المتوصل إليها. فكيف إذا كانت بعض الظواهر تفتقر إلى مقاربات نظرية خاصة بها، والواقع أن هذا ما يميز الظاهرة الأمنية، إذ تفتقر إلى نظريات متخصصة بدراستها، ما دفع بالمهتمين بالقضايا الأمنية إلى استغلال منظورات العلاقات الدولية المتوفرة لتحليل مثل هذه الظواهر، ما يعبر عنه محللو العلاقات الدولية بالدراسات الأمنية ذلك أنها ليست نظريات قائمة بذاتها لدراسة الظاهرة الأمنية، وإنما مجموعة من الأفكار والاجتهادات التي لم تخرج في حقيقة الأمر عن فرضيات النظريات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم.

لابد عند تحليل أي موضوع كان، من ضبط المقصود من المفاهيم الأساسية الواردة فيه، ذلك أن المفاهيم أدوات تساعد على تحليل الظاهرة الدولية، كما أنه لابد من الإشارة إلى تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة والتي تكون وفقا لإطارها النظري، والذي يكون بدوره على ضوء إشكالية الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

إن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية Basic concept في علم العلاقات الدولية، شهد تحولا في مضمونه بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الدولي الجديد للقوى على المختصين في علم العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وأطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن -خلال فترة الحرب الباردة- مرتكزا حول المجال العسكري، توسع بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مجالات أخرى وذلك بسبب ظهور أنواع جديدة من المخاطر risks زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات نابعة من مجالات متعددة: الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... وغيرها، ذلك أن مهمتها لم تعد محصورة في مواجهة التهديدات العسكرية الآتية من وراء الحدود فحسب¹، هذه الفترة الانتقالية لإعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها STEVEN WALT مرحلة الثورة في الدراسات الأمنية Revolution in Security studies.

لقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (United Nation Development Program) 1993، جاء فيه: "إن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن البشر، كما يجب أن تنتقل وسائل تحقيقه من الأسلحة إلى الأمن الغذائي والأمن البيئي وإلى تأمين مناصب الشغل لأفراد المجتمع"²، من خلال هذا الطرح تم التعبير عن ضرورة تحول مفهوم الأمن، حيث لا يجب أن يبقى منحصر في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة له، وحول الأسلحة كوسيلة حصرية لتحقيقه، وحول الحدود أو الإقليم على أنها العامل الوحيد الذي يجب أن يؤمن و إنما هناك عوامل أخرى تزايدت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة، لذا يجب أن تطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار والتي من أهمها:

* حلول مفهوم التهديد Threat محل مفهوم الخطر Risc الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث يكمن الفرق بين المفهومين في كون الخطر معلوم المصدر وبالتالي هناك إمكانية التنبؤ بتوقيته وقوعه (وإن كان ذلك بنسبية) بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيته الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له لأن التنبؤ بتوقيته وقوعه غير ممكن، كما يزيد ذلك من انكشافية أمن الدولة والأفراد في النظام الدولي الجديد.

1-Annette, JUNEMANN, "Euro-Mediterranean relations after september11". (London, Frank Cass, 2004), p.2.

From : <www.gigapedia.org>.

2- Peter, HOUGH, "Understanding global security". (London, Routledge, 1st ed, 2004), p.13.

<http://www.routledge.com/books/search /12/1/2009>

*تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد عدد الفواعل فيه، حيث لم تعد الدولة الفاعل الأساسي والمسيطر على التفاعلات في النظام الدولي وعلى سلوكيات الفواعل الأخرى مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة تضاهي قدرتها على الفعل قدرات الدول، منها ما كانت ما دون مستوى الدولة ومنها ما كانت فوق مستواها (أنظر الجدول رقم 1) ما عبر عنه **Richard ULLMAN** (1983) بالفواعل من غير الدولة Non-State Actors، وهي فواعل لها هامش كبير من المبادرة لا رد الفعل فحسب، كما أنتج هذا الواقع حركات منتجة لمصادر التهديدات الأمنية، حيث لم يعد مصدر التهديد نابعا من الدول الأخرى فحسب، بل صار مصدره فواعل أخرى عابرة للحدود، وكنيجة لذلك تنوعت التهديدات الأمنية حيث لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية فحسب، بل صارت على عدة أنواع كالجريمة المنظمة والفقر والتلوث البيئي والإرهاب الدولي وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها من التهديدات العابرة للحدود.

هذه الظاهرة عبر عنها "جيمس روزنو" **James ROUSENAU** بافتراضه أن مراكز الفعل والسلطة في النظام الدولي الجديد انتقلت نحو الأعلى لصالح وحدات ما فوق الدول spranational actors ووحدات عابرة للقوميات transnational actors، كما انتقلت نحو الأسفل لصالح وحدات ما دون الدول subnational actors¹، فلم تعد السلطة حكرا على الدول فحسب بحيث صار لهذه الوحدات إمكانيات وقدرات تجاوزت إمكانيات وقدرات الدول، ومن ثم صار لهذه الفواعل القدرة على منافسة فاعلية الدول وسياساتها سواء على المستوى الدولي وحتى على المستوى المحلي.

يوضح الجدول التالي أنواع التهديدات الأمنية ومصادرها، فقد أثبت الواقع الدولي أن الأفراد والجماعات تشكل أحد مصادر التهديد الأمني للأفراد والجماعات الأخرى وحتى للدول، بل قد تهدد حتى وجود الدولة مثلما يحدث اليوم في الصومال والسودان حيث يهدد سعي القبائل المتواجدة على أراضي الدولتين للانفصال كيان الدولة، هذا إضافة إلى ما تفرزه الدول الأخرى من تهديدات تطل كل دول العالم، كالفقر والانعكاسات السلبية للحروب والتلوث البيئي الذي تفرزه المصانع والشركات العابرة للجنسيات.

1-Michel, RENNER, "Combat pour la survie", (Nouveaux horizons, 1996), p.9.

الجدول رقم 1: التهديدات الأمنية.

الجهة المهددة				
التهديد	الأفراد	الجماعات	الحكومات	العالم
الأفراد	الجرائم.	/	/	/
الجماعات الاجتماعية	الجرائم.	الإبادات الاجتماعية	/	/
الحكومات	انتهاكات حقوق الإنسان.	الإبادات الجماعية	الحروب والعقوبات الاقتصادية.	الحروب النووية.
العالم	الفقر والحوادث الصناعية والتلوث.	التلوث البيئي.	التلوث البيئي.	/

La source: Peter, HOUGH, "Understanding global security", (London, Routledge, 1st ed , 2004), p.18. <<http://www.routledge.com/books/search/12/1/2009>>

إن هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات Multidisciplinary study وذلك على ضوء غياب منظور أمني شامل ومتخصص، ذلك أن مستجدات النظام الدولي لما بعد انتهاء الحرب الباردة كشفت عن عمق عجز التصورات الأمنية التقليدية في تحليل حركات هذه التهديدات الأمنية الجديدة، لكن رغم ذلك لم يتم التوصل إلى صياغة نظريات أمنية متخصصة، لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال "الدراسات الأمنية" Security Studies وذلك تبعا لاختلاف التصورات الناتج عن:

-اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه أحد دول العالم الثالث، لذا فإن تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

-اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، ففي سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقوي Energetic Security، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم¹.

*من بين الأسباب التي ساهمت كذلك في البحث عن مضامين جديدة لمفهوم الأمن، زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول "توماس فريدمان" Thomas FRIEDMAN الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقبلة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما فيهم المتواصلين معك عبر الإنترنت والأسواق، إضافة إلى ذلك أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء

1-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, "Théorie de la sécurité", (Paris, Montchrestien, 2002), p.13.14.

إلى باب دارك" فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات: الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية...زادت من ضعف الدولة وهشاشتها في مواجهة التهديدات التي تواجهها¹.

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها الأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون انعدام الأمن Insecurity والعكس صحيح²، وعليه فإن مفهوم الأمن يعرف بناءً على مفهوم التهديد Threat الذي يواجهه، لذا فإن "كنث والتز" "Kenneth WALTZ" (1991) قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه: الفعل أو الحدث الذي:

"يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة السكان في دولة ما.

-يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية غير حكومية...وغيرها)".

ويرى "باري بوزان" "Burry BUZAN" (1998) أن التهديدات والإنكشافات الأمنية قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية Non-Military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعد انعكاسات طبيعية³، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناءً على نوع التهديد ومصدره وحدته.

*تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي هي الأخرى شكلت أحد العوامل التي دفعت إلى البحث في مضامين حديثة لمفهوم الأمن، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجتها وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى تحقيقها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى تطرح نفسها كبديل عن الدول وتحشد الأفراد باسم العرق أو الدين⁴.

على مستوى الاشتقاق اللغوي لمفهوم الأمن، يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف فقد جاء في لسان العرب لـ "ابن منظور" تعريف الأمن على أنه ضد الخوف مستشهدا بذلك بآيات من القرآن

1- جوزيف س. ناي وجون د. دوناويو: "الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"، ترجمة، محمد شريف الطرح، (القاهرة: العيكان، ط 1، 2002)، ص.126.

2-Michael, DELLON, "Politics of security", (London, Routledge, 1996), p.121.

<<http://www.routledge.com/books/search/12/1/2009>>

3-Peter, HOUGH, Op, Cit, p. 7.

4-James, N.ROSENAU, "The United Nations in a turbulent world", (London, Lynne Rienner publishers, 1992), p.28 .

الكريم، فقد جاء في الآية الرابعة من سورة قريش بعد بسم الله الرحمن الرحيم "وآمنهم من خوف" وفي الآية الثالثة من سورة التين "وهذا البلد الأمين" أي الأمن وجاء في الآية 125 من سورة البقرة "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا" صدق الله العظيم، ونقول أمن فلان أي يأمن أمنا¹، وطبقا لما جاء في الآيات فإن الأمن يعني: صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد. وقال عنه البعض أنه يتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل Global Threat والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي².

أما في اللغة الإنجليزية فيرجع أصل كلمة Security إلى أصلها اللاتيني Securitas/Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine, Cura حيث تعني Sine: "بدون" وتعني Cura التي أصلها Curio: "اضطراب"، ومنه تعني Sine, Cura: "بدون اضطراب أو انعدام الأمن".

كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي Oxford بمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

* يجب أن يكون الأمن دائما.

* يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

* يجب أن يتحرر الأفراد من شك الوقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

* الأمن هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

* الأمن هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.

* الأمن هو ضمان وتأكيد على تحقيق الحماية.

* الأمن هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر³.

أما اصطلاحا فهناك عدة تعاريف لمفهوم الأمن، ينبع الاختلاف فيما بينها من البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف التهديدات الأمنية التي تواجه دولهم، لكن هناك اتفاق بين أغلب هؤلاء المفكرين حول وجوب توسيع مفهوم الأمن، حيث ترى "ج. ماثيوز" Jessica MATHEWS (1991) أن توسع مفهوم الأمن يجب أن يمتد ليشمل قضايا تلوث البيئة، والبحث عن مصادر الثروات الطبيعية ومواجهة إشكالية نزوب مصادر المحروقات والبحث عن مصادر طاغوية بديلة (لما للموارد الطاقوية من أهمية في تحديد قوة الدول، ذلك أنها عصب الاقتصاد) والقضايا الديمغرافية، كما يجب أن يشمل معالجة التناقضات الناتجة عن الهوة المتنامية بين تزايد عدد السكان والنزوب المستمر لمصادر الثروة، لأن توفير الحاجات

1- ابن منظور: "لسان العرب"، (بيروت: دار صادر، المجلد 13، ط3، 1994)، ص.21.

2- زكريا حسين: "الأمن القومي"

<http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm/20/9/2008>

3-Michael, DELLON, Op, Cit, p.121.

الأساسية للأفراد تعد من أهم ما تؤديه الدولة من وظائف، والدولة وفقا لذلك هي " مؤمنة للأمن" Security Provider¹، حيث يقتصر دور الدولة هنا على تحقيق الأمن الذي جعلته "ج.ماثيوز" مطابقا لمفاهيم اجتماعية واقتصادية محضة، بينما لا تشكل الدولة مرجعية لمفهوم الأمن، بل صار الفرد الموضوع المرجعي لمفهوم الأمن حسب ما اقترحتة الباحثة، بينما يعرف "فولك" FALK الأمن بناءا على غياب التهديد حيث يقول أن الأمن هو "غياب انعدام الأمن من وجهة نظر الأفراد والجماعات"²، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن دولهم، بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد، ويعرف "ميكائيل ديلون" Michael DILLON الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرك من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن وانعدام الأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ: (الآ) أمن (in)security³، وهنا نظر "ديلون" للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره على الأفراد وذلك عبر وسائل والتي تشكل في حد ذاتها موضوعا للأمن، لذا فإن العامل المحدد في التعريف الذي قدمه "مايكل ديلون" لمفهوم الأمن هو "الوسيلة" Instrument.

عرف "والتر ليبمان" Walter LIPPMAN الأمن على أنه حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا من أجل الحفاظ عليها⁴، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون هذه القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة قائمة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية...؟ وقد حدد "ر.أولمان" هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الظواهر التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه الظواهر التي تهدد نوعية الحياة، عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية والكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

قدم "واييفر" Wæver مفهوما متخصصا للأمن هو "الأمن المجتمعي" Societal-Security، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة جراء بروز جملة من الظواهر على المستوى الدولي كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود... وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات⁵، لأنها تتنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "التحديث" Modernization، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم -من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات- هي مصدر للعنف والاستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين فواعل النظام الدولي، صار

1-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, "International relations theory today", (USA, The Pennsylvania state university press, 2nd ed, 1997), p.182.

2-Peter, HOUGH, Op, Cit, p7.

3-عبد النور بن عنتر: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.14.

4-John, BAYLIS and Steve, SMITH, "Globalization of world politics", (New York, oxford university press, 2nd Ed, 2001), p.225.

5-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 25.26.

المجتمع موضوعا مرجعيا للأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

بينما يعرف "باري بوزان" الأمن على أنه "العمل على التحرر من التهديد" وهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانه المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"¹، هذا ويرى "باري بوزان" أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي Referent object للإجابة على السؤال "أمن ماذا؟" ويجيب "بوزان": أمن الدولة، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كالأمن، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل (أنظر الجدول رقم: 2) الأفراد، الدول والنظام الدولي، ورغم هذا لازال "بوزان" يعتبر الدولة كموضوع مرجعي مركزي للدراسات الأمنية (لذا يصنف "باري بوزان" ضمن المدرسة الواقعية) وعلى هذا الأساس يميز "بوزان" بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الزائفة².

الجدول رقم 2: مستويات التحليل في الدراسات الأمنية.

الكيان موضوع الدولة	القيم المهددة
الدولة	السيادة والقوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

المصدر: "إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، ترجمة، عادل زغاغ

<<http://www.geocities.com/adalzeggarh/recon1.html/20/2/2007>>

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن للدراسات الأمنية مستويات متنوعة للتحليل، ما يتيح للباحثين في هذا المجال التوصل لنتائج دقيقة وشاملة لجوانب الظاهرة الأمنية محل الدراسة، لاسيما وأن هذه المستويات مستنبطة من الواقع.

يعد "باري بوزان" من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية، كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها، فقد عدد بوزان أبعاد الأمن فيما يلي:

***الأمن العسكري:** ويتضمن شقين أساسيين متمثلين في قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.

***الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظةها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.

1-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.13.

2-المرجع السابق، ص. 24.

***الأمن الاقتصادي:** ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية، وعلى قوة الدولة.

***الأمن الاجتماعي:** ويختص بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمان شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات¹.

إن لمفهوم الأمن تصورات ومدلولات متنوعة منها:

***الأمن الكامل Comprehensive Security**، والذي يتضمن كل أشكال التهديد.

***الشراكة الأمنية Security partnership** حيث يقوم الأمن على إشراك دول أخرى في تحقيقها لأمنها.

***الأمن المتبادل Mutual Security**، حسب هذا المفهوم تحقق الدول مكاسب أمنية لدول تربطها بها علاقات اعتماد متبادل عند سعيها لتحقيق أمنها، والشأن نفسه بالنسبة للدولة أو الدول الأخرى، ما يعني أن هناك اعتماد متبادل أمني بين مجموعة من الدول.

***الأمن التعاوني Cooperative Security** حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات التي تواجه مجموعة من الدول²، والذي ينتج عنه مركبا أمنيا Security complex ومن ثم إقليميا أمنيا. بالإضافة إلى هذه المفاهيم هناك مفاهيم تحليلية أخرى هي ذات أهمية في تحليل إشكالية الدراسة لعل أهمها:

-**الأمن اللين Soft security والأمن الصلب Hard security:** تتمثل موضوعات الأمن الصلب في التهديدات العسكرية المباشرة، بينما موضوعات الأمن اللين فتتمثل في التهديدات غير المباشرة أو غير العسكرية مثل تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والإرهاب والتطرف وانعدام الاستقرار بمختلف صوره³، ويعتبر "جوزيف ناي" J. Nye " عميد جامعة هارفرد Harvard، أن القوة الصلبة -والمتمثلة في القوتين الاقتصادية والعسكرية- لم تعد كافية لدرء التهديدات الأمنية، لذا اقترح على الولايات المتحدة الأمريكية استخدام وسائل غير عسكرية للترويج لأهدافها ومصالحها، فجاذبية المبادئ السياسية والثقافة الأمريكية لدى بعض الدول، تجعل من السياسات الأمريكية مقبولة في هذه الدول، حيث تشكل لهم الولايات المتحدة أنموذجا للرفاه والتقدم في كافة المجالات. تكمن أهمية هذه المفاهيم والمقاربات النظرية الجديدة في كونها توفر أطرا وأساسا تنطلق منها الدول لصياغة استراتيجيات لمواجهة الجيل الجديد من التهديدات الأمنية.

-**الأمن الشامل Global security:** تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بظهور متغيرات أمنية جديدة بحيث

صار الأمن ذو طبيعة معقدة، فقد اهتمت هذه المقاربة بقضايا أمنية مستجدة في النظام الدولي هي قضايا البيئة والاقتصاد والإنسان، وبالتهديدات غير العسكرية، كالاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مقابل الأمن

1-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.16.

2-"إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، ترجمة، عادل زقاغ

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.34.

العسكري⁽¹⁾، هذه التهديدات لا يمكن للدولة أن تواجهها بمفردها بل تتطلب تدخل أطراف أخرى من منظمات دولية حكومية وغير حكومية أو دول أخرى حيث لابد أن تواجه هذه التهديدات بطريقة شاملة، لأن الأمن كغيره من القضايا الدولية الأخرى صار لابد أن يتحقق في سياق الاعتماد المتبادل وبطريقة عابرة للقوميات ومتعددة الأطراف، حيث تتحالف مختلف فواعل النظام الدولي لمواجهة هذه التهديدات، إضافة إلى العمل على تطوير الترسانة القانونية اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، فهذه التهديدات لا يمكن مواجهتها بوسائل عسكرية. يعد الأمن الشامل ذو طبيعة تعاضدية Synergétique أي أنه يتحقق من خلال مجموعة السياسات الأمنية في المجالات الاقتصادية والبيئية والسياسية والمجتمعية وغيرها، حيث أن الأمن بالمفهوم الشامل لا يتحقق إذا مس أحد هذه المجالات قصور².

يمكن تصنيف مختلف هذه التصورات الأمنية إلى تصورات إيجابية وأخرى سلبية للأمن، فالتصور السلبي قائم على أساس غياب التهديد وذلك بتحسين الدفاع ضده، وهناك من أتباع المدرسة الواقعية من يقترح ضربات إستباقية ضد التهديدات المحتملة، هذا التصور مبني على الشك في نوايا الآخر. بينما يفترض التصور الإيجابي فكرتين أساسيتين، مفادهما: طمأننة الطرف الذي يرتاب منك ومعالجة مصادر انعدام الأمن، وإنهاء مسبباته³.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم الأمن مفهوم متعدد الأبعاد multi-dimentional concept يمتد من المجال الاقتصادي إلى الاجتماعي والثقافي والسياسي والعسكري... في مواجهة تهديدات داخلية أي نابعة من داخل إقليم الدولة، وأخرى خارجية أي صادرة من الدول الأخرى والبيئة الدولية ككل، كما أن هذا المفهوم يتطلب جهودا جماعية لتحقيقه، فهو متعدد الأطراف multilateral، ما يجعل هذه الأطراف تشكل مركبا أمنيا، حيث يعتمد أمن كل طرف منها على أمن الأطراف الأخرى، وحيث التفاعلات الأمنية المترابطة بين أطراف هذا المركب تشابك وتعد من الاعتماد المتبادل الأمني بين أطرافه، كما يفترض في العلاقات البيئية لأطراف هذا المركب قدرا من التكافؤ رغم أنه في الواقع هناك أطراف أمنها تابع لأمن أطراف أخرى، وذلك في اتجاه واحد أي دون وجود اعتماد متبادل أمني بين هذه الأطراف. ويكون تحقيق الأمن بوسائل متعددة ومتنوعة بتنوع التهديدات التي يواجهها.

تتراوح وسائل تحقيق الأمن هنا بين عناصر القوة الصلبة إلى عناصر القوة اللينة، والوحدات الواجب تأمينها To Secure متعددة ومتنوعة، كالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي، أي مستويات التحليل الأمني صارت متعددة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ما يتيح نظرة أكثر شمولية للظاهرة الأمنية.

1-Bary, BUZAN and Ole, WAEVER and WILDE, "Theory of security"

<<http://www.Silkoadstudies.org/new/docs/presentations/2004/cause.gglectures/gg/3.pdf/23/3/2008>>

2-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, OP, Cit, p.117. 118.

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.18.

لأن مفهوم الأمن متعدد الأبعاد، ولأنه لا يمكن نقل القوة من مجال إلى آخر وبالإضافة إلى أن أمن الدولة الشامل يتطلب تحققه في كل مجال على حدا، فإن الدول تراهن على بعض المجالات الحيوية في سبيل تعزيز أمنها وضمانه، و تعتبر تحقيق امتيازات في هذه المجالات تحدياً، يتوقف أمنها على تحقيقه. لذا فإن الرهان الأمني هو ما يتوقعه طرف من تحقيق أرباح في مجال ما ويعمل على تحقيقه بوسائل مختلفة، وبما أنه جزء من أمنه الشامل فله انعكاسات عليه، وقد يكون ذلك على المدى البعيد، حيث تتسابق الأطراف المتنافسة على ساحة هذا الإقليم على تحقيق امتيازات فيه الحصول لزيادة مصادر قوتها من خلال بناء قدراتها العسكرية والترويج لثقافتها عند شعوب هذا الإقليم، كما تقيم القواعد العسكرية على أراضي الدول محل التنافس، وكل هذا في سبيل تحقيق أمنها الشامل.

حتى مفهوم الأمن الشامل المغربي يحتاج إلى ضبط، لاسيما وأن المغرب العربي لا يشكل وحدة متكاملة على أرض الواقع، بقدر ما يشكلها على مستوى أمني وذاكرة الشعوب المغربية، حيث تتقاسم شعوبه تاريخاً مشتركاً بنضالهم ضد مستعمر واحد، إضافة إلى اشتراك الشعوب المغربية في الأصول العرقية والدين واللغة وحتى في اللهجات المحلية، إضافة إلى أن الدول المغربية تقع على امتداد جغرافي واحد دون وجود حواجز طبيعية على حدودهما المشتركة، بينما على مستوى الممارسة السياسية يضع القادة المغربية حواجز سياسية في وجه الوحدة المغربية، لذا فإن مفهوم الأمن الشامل المغربي لم يجسد على أرض الواقع حتى يومنا هذا، وذلك لعدم تجسد الوحدة المغربية.

لكن عدم توحيد الدول المغربية وتكتلها في كيان واحد، ذلك أن عدم وجود تكتل إقليمي يضم هذه الدول لا ينفي وجود تهديدات أمنية مشتركة بين دول المغرب العربي أياً كان مصدرها، وهو ما ينطبق على ما تخلفه الانعكاسات المترتبة عن التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي، لذا يمكن القول بوجود أمن شامل مغربي بناء على وجود تهديدات وقضايا أمنية مشتركة بين دوله، إضافة إلى مفهوم الأمن الشامل لكل دولة مغربية على حدا.

مما سبق نفترض أنه حسب هذه الدراسة، يتضمن مفهوم الأمن الشامل المغربي بعدين: البعد الأول محلي و المقصود به الأمن الشامل المتعدد الأبعاد والخاص بأمن كل دولة مغربية على حدا، أما البعد الثاني فمغربي جماعي يخص التهديدات والقضايا الأمنية التي تمس الدول المغربية ككل.

المطلب الثاني: مفهوم التنافس.

افتقرت ظاهرة التنافس لأطر نظرية متخصصة، لذا كانت ظواهر التنافس تحلل ولزمن طويل في إطار منظورات العلاقات الدولية المتاحة، خاصة المنظور الواقعي الذي شكل المنظور المسيطر Mainstream على حقل العلاقات الدولية بمختلف ظواهره، حيث يعتقد الواقعيون أن التنافس كان لزمن طويل محركاً للسياسة الدولية، فقد اعتبر الواقعيون التنافس مساراً للوحدات السياسية في إطار السعي لزيادة قوتها في سبيل ضمان بقائها، حيث تعمل الدول على الحصول على كل شيء مقابل ألا يحصل الطرف الآخر في المنافسة على أي شيء (وهذا ما تفترضه اللعبة الصفرية)، كما سيطر التحليل الواقعي على ظاهرة التنافس طيلة فترة

الحرب الباردة التي وسمها الصراع والتنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي على مناطق النفوذ في العالم¹، فخلال هذه الفترة من الزمن تم التطرق لظاهرة التنافس على أنها أحد المراحل السابقة مباشرة لوقوع الحرب، وذلك ما أثبتته الواقع الدولي في العديد من الحروب التي نشبت في تلك المرحلة، حيث اعتبرت الحرب حسب الواقعيين مرحلة حتمية تأتي بعد احتدام التنافس بين وحدتين سياسيتين².

يفرق المهتمون بظاهرة التنافس بين مفهومي competition والتي يقصدون بها المنافسة في المجال الاقتصادي، وبين مفهوم rivalry وهو التنافس الشامل (أي الذي يشمل جل المجالات) لوحداث أكبر وأشمل من الوحدات الاقتصادية (وهذا المفهوم هو المقصود في هذا البحث).

يعرف "ب.هنسل" "Paul R HENSEL" التنافس rivalry على أنه: "علاقات بين فواعل، تتميز علاقاتها بعدم التوافق حول بعض المواضيع التي يراها هؤلاء مهمة، وعاملا محددًا في تحقيق أهدافها ومصالحها، وحيث يرى كل طرف الطرف الآخر على أنه تهديد أمني حقيقي له، وهذا الوضع يدوم لزمن طويل"³.

استعمل كل من "مواز وغوشمان" "Moaz and Gochman" عبارة "التنافس ما بين الدولاتي" interstate rivalry والتي تعبر عن وجود تنافس بين دولتين تصادمتا أكثر من غيرهما من الدول الأخرى، ويعتقدان أن هذه العبارة تعني بالنسبة للواقعيين وجود تنافس بين دولتين كبيرتين وفاعلتين في السياسة الدولية، وأن انعدام التوافق هذا يقود هاتين الوحدتين إلى تضخيم قدراتهما الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية بغرض التفوق على الطرف الآخر، هذا التعارض في المواقف قد يدوم مدة طويلة يستعمل الأطراف خلالها عدة وسائل إما لتسوية أو لإدارة هذا التنافس.

برزت عدة عبارات ومفاهيم للتعبير عن حالة التنافس بين دولتين أو أكثر، فمثلا يفرق "ويليام تومبسون" William R. THOMPSON بين نوعين من التنافس:

*positional rivalries، التنافس على المكانة: ويكون تنافسا سياسيا وإيديولوجيا واقتصاديا... في سبيل الحصول على المكانة.

*spacial rivalrie، التنافس على الإقليم: ويكون موضوعه منطقة ما كالتنافس من أجل السيطرة على طرق التجارة أو على مناطق حدودية أو غيرهما.

*principal rivalry، التنافس الرئيسي: وذلك نسبة إلى المؤسسات الرسمية في الأنظمة السياسية حيث يحدد الموظفون المسؤولون في هذه المؤسسات منافسيهم، فكل منهم يدرك منافسه وقدراته، ويقوم

1-Renaud, EGRETAU, "L'analyse de la rivalité dans les relations internationales"

<<http://www.ceri-sciencespo.com/publica/question/qdr23.pdf/23/4/2009>>

2-Paul, F. DIEHL & Gary, GOERTZ, "War and peace in international rivalry"

<<http://books.google.com/books/28/4/2009>>

3-Paul, R. HENSEL, "Interstate rivalry and the study of militarized conflict"

<<http://www.paulhensel.org/research.pdf/28/4/2009>>

التنافس هنا على الحصول على المعلومات والتي بناءا عليها تصدر القرارات، ومنع المنافسين الآخرين من الوصول إليها.

*strategic rivalry، التنافس الاستراتيجي: والمقصود به أن الدول تتنافس من أجل أهداف بعيدة المدى، وهو أكثر أنواع التنافس حدة .

*perpetual rivalry، التنافس الدائم: وهو النوع الذي يدوم زمنا طويلا نسبيا مما قد يصعده إلى صدام عنيف في بعض الحالات¹.

يكون التنافس في أغلب الأحيان على شيء نادر، كما أن الأطراف أحيانا لا يدركون أنهم يتنافسون، فلا يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه، لكن هذا لا يعني أن التنافس غير قابل للتطور، فقد يصبح صداما عنيفا بين الأطراف المتنافسة إذا حاول أحد الأطراف على دعم مركزه على حساب مراكز الأطراف الآخرين، وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم -بإخراجهم من اللعبة- أو حتى بتدميرهم²، هذا حسب وجهة نظر الواقعيين الذين يرون في التنافس مرحلة سابقة لنشوب الحروب-كما سبق الذكر- لكن في ظل المتغيرات التي شهدتها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة مثل تعدد الفواعل من غير الدول وتزايد أهميتها وقدرتها على الفعل، وتزايد أهمية المجال الاقتصادي على حساب المجال العسكري وتراجع أهمية الحروب في تحقيق أهداف الدول، حيث صار بالإمكان أن تحقق الدول مصالحها عبر عقد إتفاقيات تجارية وإقامة علاقات متنوعة مع دول أو فواعل أخرى، مما جعل من إمكانية حدوث صدام بين فواعل النظام الدولي شيء مستبعد على غرار ما كان قائما خلال الحرب الباردة، حيث استعاضت هذه الفواعل بالتبادل التجاري عن الحروب، نظرا لأن تكاليفها مرتفعة مقارنة بعوائدها.

يعتقد "باري بوزان" أنه غالبا ما تعبر التهديدات الأمنية المسافات القصيرة بسهولة أكثر من المسافات البعيدة، فهي غالبا ما تكون نابعة من الجوار، لذا فأغلب الدول تخاف من جيرانها أكثر من الدول البعيدة حتى وإن كانت قوية، و لذلك يكون التنافس بين الجيران أكثر منه بين الدول المتباعدة مثلما يعتقد " جون فاسكيز" J. VASQUEZ³، لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن أن تتنافس دول متباعدة، فقد يحدث ذلك خاصة إذا كانت هذه الوحدات من الفواعل ذات الوزن الثقيل في النظام الدولي والتي تمتد مصالحها عبر مناطق وأقاليم عديدة فيه وذلك سعيا منها لتحقيق المكانة الدولية.

يقوم المفهوم الإجرائي لمفهوم التنافس على مجموعة من المحددات تشكل خصوصية هذه الدراسة، لعل أهم هذه المحددات:

*التنافس هنا هو بين طرفين أحدهما دولة و الطرف الآخر هو مجموعة من الدول عضوة في كتل، رغم أنه لا بد من الإشارة إلى أن التنافس هنا هو بين مجموعة محددة من دول التكتل مقابل دولة في الطرف الآخر.

1-Renaud, EGRETAU, "L'analyse de la rivalité dans les relation internationales"

⌈<http://www.ceri-sciencespo.com/publica/question/qdr23.pdf/23/4/2009>⌋

2-روبرت بالتغراف وجيمس دورتي، "النظريات المتضاربة"، ترجمة، وليد عبد الحي، (بيروت: الكاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص.140.

3-Renaud, EGRETAU, "L'analyse de la rivalité dans les relation internationales"

⌈<http://www.ceri-sciencespo.com/publica/question/qdr23.pdf/23/4/2009>⌋

*كلى الطرفين هما من أقطاب النظام الدولي، وإن كانت مسألة التكافؤ بينهما نسبية، خاصة في حال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث لا يوجد تكافؤ بينهما، فهناك من المحللين من يعتقد أن القوة الأمريكية في تراجع والقوة الأوروبية في تصاعد مستمر (لاسيما على المستوى الاقتصادي) ما يرشح الاتحاد الأوروبي لأن يكون أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية في المدى القريب، بينما هناك محللون يعتقدون أن الهزات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي من حين لآخر لا يمكن أن تكون مؤشرات على بداية تراجع القوة الأمريكية، فهي لازالت وستبقى القوة العظمى في النظام الدولي على مدى بعيد من الزمان.

*دافع التنافس هو المصلحة القومية والتي يتغير مفهومها باختلاف قدرات وإمكانيات كل طرف.

*يقول المهتمون بدراسة التنافس أنه قد لا يكون هناك إدراك من قبل الأطراف بوجود تنافس فيما بينها، لكنه وعلى عكس ذلك-في هذه الدراسة- يدرك الطرفان الأمريكي والأوروبي أنهما متنافسان على موضوع ما، وعلى مناطق وأهداف محددة، كما أن هناك علاقات تعاون متزامنة مع علاقات التنافس بينهما، إضافة إلى أن هناك مواضيع وقضايا لا يحتاج فيها التحالف بينهما إلى نقاش، بل أنه أكثر من ذلك هناك اعتقاد أن المصالح الغربية المتجانسة أسمى وأهم من أن تتأثر أو تتراجع بفعل بعض علاقات التنافس.

*إضافة إلى أن هناك وعي بوجود تنافس بين الطرفين المتنافسين وهناك إدراك تام بالطرف الآخر، أي بأهدافه وسياساته، أي أنه ليس مجهولا كما عبر "كوين" "kuenne" عن ذلك بـ: non-anonymity of rivals.

*يعتمد الطرفين المتنافسين وسائل متنوعة في إدارة التنافس القائم بينهما، تتراوح هذه الوسائل ما بين القوة اللينة، والقوة الصلبة .

* موضوع التنافس هنا هو مجال جغرافي spacial rivalries هو استراتيجي وحيوي بالنسبة لأمن كلى الطرفين.

ومنه فإن التنافس هو تسابق بين وحدتين أو أكثر سواء كانت دول أو فواعل أخرى، مع وعي الأطراف بالوضع القائم بينها، وبالطرف الآخر في التنافس، أي أن الأطراف ليسوا مجهولين بالنسبة لبعضهم.

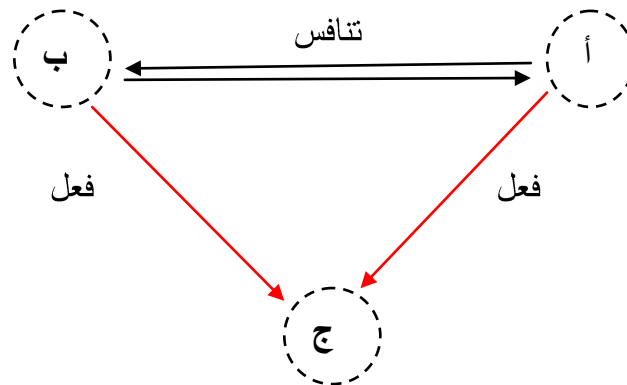
كما يكون التنافس حول موضوع معين، من أجل مصالح وأهداف محددة، قد تكون مطلقة أو نسبية، ويتخذ التنافس مظاهر عدة، فقد يكون هناك تصادم، أو مجرد تعارض في المواقف والتصورات، أو قد يكون هناك تنافس وتعاون متزامنين بين الأطراف المتنافسة، كما أنهم يستعملون وسائل متنوعة لإدارة تنافسهم، وليس بالضرورة أن يكون أطراف التنافس من الإقليم ذاته، فقد يكونون من أقاليم مختلفة، كما تكون ساحة تنافسهما إقليم آخر لا ينتمي إليه كلاهما أو أحدهما.

إن هذا النوع من التنافس-أي الذي يكون بين طرفين من خارج إقليم ما على ساحة هذا الإقليم-لاشك أن له انعكاسات على الأمن الشامل للإقليم محل التنافس سواء على المستوى المحلي لدوله، أو على المستوى الكلي للإقليم، وهذا هو مضمون الأمن الشامل كما سبق تعريفه في المطلب السابق.

يتنافس الطرفان حول الإمكانيات التي تمتلكها المنطقة من موارد أولية تشكل سلعا استراتيجية بالنسبة لاقتصادات الطرفين المتنافسين حيث يعمل كل منهما على تحقيق مكاسب وامتيازات أكبر ويعيق سعي الطرف الآخر نحو تحقيق مكاسب في الإقليم وذلك عبر مساعدات مالية وتقنية، وإدخال دول المنطقة في المنظومة الاقتصادية للطرفين المتنافسين، عبر عقد اتفاقيات ذات مواضيع متعددة: تجارية وعسكرية وثقافية وسياسية...تتضمن شروطا في غالب الأحيان تخدم مصلحة الأطراف المتنافسة، ففي النهاية يتنافس الأطراف لتحقيق المكانة الدولية، والحصول على هامش أوسع للحركة والفعل على المستوى الدولي، والتأثير على سلوكيات الفواعل الأخرى.

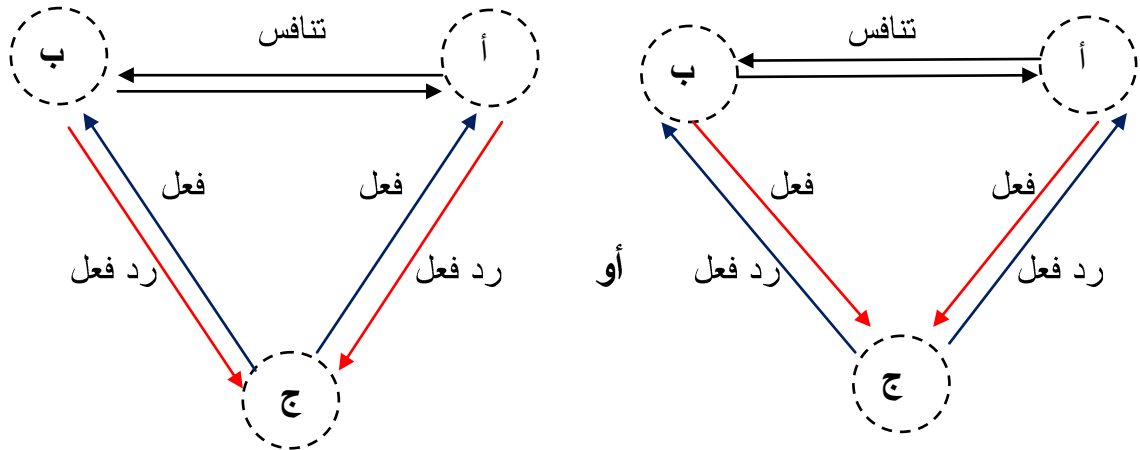
يؤثر التنافس على الأمن الشامل للمنطقة المتنافس حولها، إذا كانت الاتفاقيات والمشاريع التي توجهها الدول المتنافسة، مصاغة بطريقة أحادية الجانب أي أن دول الإقليم محل التنافس لا تساهم في صياغة بنود هذه المشاريع، كما أن الدول المتنافسة تصيغ هذه النصوص بناء على مصالحها ولا تراعي في ذلك خصوصيات الدول التي توجه إليها هذه المشاريع ولا مصالحها، لاسيما وأن هذه الدول لا تنسق فيما بينها لتصيغ سياسات موحدة في مواجهة مشاريع الدول المتنافسة، فدول الإقليم محل التنافس في موقع رد فعل لا موقع فعل، فهي تتفاعل لسياسات التنافس على أراضيها ولا تتفاعل معها، أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم 1: نمط التفاعل أحادي الطرف. (بتصرف)



في حين كان لابد أن يكون هناك تنسيق بين دول الإقليم "ج" لصياغة سياسات توازن بها سياسات كل من الفاعلين "أ" و"ب" (أنظر الشكلين التاليين)، وتحقق من خلالها مكاسب من تسابق الطرفين على عقد علاقات معها.

الشكل رقم 2: نمط التفاعل الإيجابي بين الفواعل "أ" و"ب" و"ج" (بتصرف).



حسب الشكل الأول تقتصر سلوكات دول الإقليم "ج" على مجرد ردود أفعال على سلوكات الدول "أ" و"ب"، لكن إذا كان هناك تنسيق بين دول الإقليم "ج" فقد ترتقي سلوكات دوله إلى مستوى الفعل، أي أن هذه الدول تصيغ سياسات تضع بموجبها شروطا للتعامل مع الدول المتنافسة، وتحقق مكاسب نسبية، بعد أن كان الفاعلين "أ" و"ب" يحققان مكاسب على حساب دول المنطقة "ج"، وهنا تصبح المكاسب التي تحققها دول هذه المنطقة من التنافس بين الفاعلين "أ" و"ب" أكثر من سلبيات هذا التنافس، كما أن تحقيق هذه المكاسب راجع إلى سياسات هذه الدول المنفردة.

إضافة إلى ما سبق فإن انعكاسات التنافس تكون إيجابية على بعض أبعاد الأمن الشامل للإقليم، وسلبية على أبعاد أخرى، بحيث تستفيد هذه الدول من التطور التكنولوجي للفاعلين المتنافسين وعلى فرص لتكوين إطارات في هذا المجال وفي مجالات أخرى، وكذا في مجال مكافحة بعض التهديدات التي تهدد أمن كلى الطرفين (الدول المتنافسة والدول محل التنافس)، كما ينعكس هذا التنافس سلبا على بعض أبعاد الأمن الشامل للمنطقة محل التنافس، فقد تسبب سياسات التنافس تفكك دول المنطقة والمساهمة في تعميق الاختلالات التي تعاني منها دول المنطقة محل التنافس.

مما سبق فإن فرضية وجود انعكاسات سلبية للتنافس بين فاعلين على تحقيق مكاسب أكثر من الطرف الآخر في إقليم ما تنظر إليه على أنه أحد المجالات الحيوية لمصالحها، ليست حتمية بحيث هناك انعكاسات سلبية على بعض أبعاد الأمن الشامل لهذا الإقليم، مثلما هناك انعكاسات إيجابية على أبعاد أخرى. إضافة إلى أن هذا التنافس لا يشكل السبب الوحيد والمباشر لهذه الانعكاسات (السلبية وحتى الإيجابية) بحيث تساهم دول المنطقة فيه، كما أن المكاسب أو الخسائر المجنية من مشاريع الدول المتنافسة تكون بتفاوت بين دول المنطقة.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية.

بالنظر إلى غياب أطر نظرية خاصة بتحليل الظواهر الأمنية، يعتمد المهتمون بالقضايا الأمنية الدولية في الغالب على منظورات العلاقات الدولية، والتحليل الذي تقدمه في إطار فرضياتها ومسلماتها المركزية للظواهر الأمنية.

المطلب الأول: التحليل الواقعي لمفهوم الأمن.

يعد المنظور الواقعي ولزمن طويل المنظور المسيطر mainstream على حقل العلاقات الدولية، وذلك منذ أن صار هذا الأخير فرعاً علمياً مستقلاً بذاته، وقد برز الفكر الواقعي وتنامي أكثر في فترة ما بين الحربين على إثر تراجع الفكر المثالي بعد انهيار عصبة الأمم، وسقوط المسلمة المثالية التي تفترض أن السلم سيسود إذا كان النظام الدولي منظماً ومحكوماً بمجموعة من المؤسسات والقواعد القانونية التي تنظم وتراقب العلاقات ما بين الدولانية inter-state relations باسم القانون الدولي، ورغم أن الفكر الواقعي حديث النشأة إلا أنه يرجع في الأصل إلى أفكار فلاسفة من فترات زمنية بعيدة من أمثال المؤرخ اليوناني "ثيوسيديد" "Tucy Dides" الذي حلل أسباب الحرب بين أثينا واسبرطة من وجهة نظر واقعية و "ميكيافيل" "Micheavell" الذي قدم نصائح للأمير القوي، والتي من أبرزها ألا يحكم الأمير باسم الأخلاق والفضيلة بل باسم القوة، إضافة إلى "توماس هوبز" "T. Hobbes" الذي افترض أن الإنسان شرير بطبعه وينزع إلى التوسع و التنازع لإشباع أنانيته وكذا "روسو" "J.J Rousseau" الذي يرجع أسباب انعدام الأمن في النظام الدولي إلى غياب سلطة عليا تمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض.

أما حديثاً فيرجع الفضل في تطوير الفكر الواقعي خاصة إلى "ادوارد هاليت كار" "E.H Carr" من خلال مؤلفه "أزمات العشرون سنة" "The twenty year crises"، وإلى "هانز مورغانثو" "Hans Morgenthau" من خلال مؤلفه "السياسة بين الأمم" "Politics among nations"، وغيرهما أمثال: "رينولد نيبور" "Reinhold Neibuhr" و"فريدريك شومان" "Frederick Shuman" و"تيكولاس سبيكمان" "Spykman Nicolas" و"جورج كينان" "George Kenan" وغيرهم.

يقوم المنظور الواقعي على مجموعة من المسلمات والفرضيات تشكل الإطار العام للتحليل الواقعي لمفهوم الأمن، ذلك أن هذا الأخير يفتقر لمقاربات وأطر نظرية خاصة به كما سبق الذكر، لذا فقد قدمت منظورات العلاقات الدولية تحاليل للظاهرة الأمنية في إطار مسلماتها المركزية حيث:

*يتبنى المنظور الواقعي انطولوجيا فكرة الدولانية statism، أي أن الدولة هي الفاعل المهيمن على التفاعلات الدولية، ذلك أنها الفاعل الوحيد الذي يتمتع بالسيادة والتي من خلالها تملك الدولة القدرة على ممارسة السلطة واستخدام القوة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إضافة إلى أن الفواعل الأخرى من غير الدول non-state actors في الواقع ليست مستقلة عن سيطرة ونفوذ الدول¹، كما أنهم يفترضون أن

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.150.151.

الدولة فاعل متجانس أو وحدوي unitary actor أي أن المؤسسات و الفواعل الفرعية المتواجدة في إطارها كلها خاضعة لها ولا يمكن لها أن تنافسها في صنع سياستها العامة، وعليه فإن التحليل الواقعي للأمن يقوم على فكرة مفادها أن: **الدولة القومية هي الوحدة المرجعية للأمن** Referent Object (وذلك للإجابة عن السؤال أمن من؟)، أي أن الأمن الواجب التحقيق هو أمن الدول فحسب، وذلك بالحفاظ على استقرارها وبقائها ضد أي تهديد قادم من وراء حدودها¹، ومنه فإن مستوى التحليل في الدراسات الأمنية ضمن المنظور الواقعي هو الدولة القومية.

*يعتقد رواد المنظور الواقعي أن **مصدر التهديد** هو بنية النظام الدولي الفوضوية anarchy، ومضمون الفوضى هنا هو غياب سلطة عليا مشتركة تنظم علاقات التنافس بين الدول، إضافة إلى غياب التنظيم الهرمي hierarchy الذي تتميز به السياسة المحلية حيث توجد بين المؤسسات والبيروقراطيات المحلية علاقات منظمة في إطار ثنائية "رئيس ومرؤوس" super and subordinate، كما يرجع "مورغانثو" سبب هذه الفوضى إلى سلوك الدول التنافسي من أجل القوة لأن السياسة الدولية حسبه ما هي إلا صراع من أجل زيادة القوة من جهة وتعزيز المكانة الدولية من جهة أخرى، هذا السعي لتحقيق الأمن من قبل الدول يخلق شعورا بانعدام الأمن عند دول أخرى، مما يدفعها إلى الدخول في السباق نحو تعظيم قوتها بصفة منفردة self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى فصدق اليوم قد يصبح غدو الغد على حد اعتقاد "ميكافلي"²، وهذا عكس السياسة المحلية (*) التي لا يميزها هذا التنافس بل تتميز بوجود نظام أمني وأجهزة مخولة للحفاظ على أمن الدولة ورفاه المواطنين، حيث لا يضطر المواطنون للتنافس من أجل تحقيق أمنهم لأن هناك سلطة عليا تتولى ذلك³.

*أما عن **ميكانيزمات ووسائل تحقيق أمنها** وبقائها المادي survival فتعتمد الدولة على القوة حتى تزيد من استقلاليتها في سلوكها من جهة، وتحقيق التوازن على مستوى السياسة الدولية مع دول وأحلاف أخرى من جهة أخرى⁴. إضافة إلى أن تحقيق قوة أكبر يعني مقاومة أي هجوم أو تعدي من قبل الدول الأخرى، فكلما كانت الدولة قوية كلما كانت حظوظها في الحفاظ على بقائها أكبر⁵. تعرّف الواقعية القوة بناء على القدرات العسكرية، و التي من خلالها تملك الدول القدرة على مراقبة والتأثير في أفكار وسلوكات الدول الأخرى حسب "مورغانثو"⁶.

*تعد المصلحة القومية **الموجه الأساسي** لسلوكات الدول، كما أنه المحدد الأساسي لقيمتها، فالدولة حسب الواقعية ليست لا أخلاقية بصفة مطلقة (*)، بل تتحدد قيمتها تحت ما يعرف "بأسباب الدولة" "raisons"

1-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.18.

2-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.176.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p, 143,153.

(*) قارن "هانز مورغانثو" بين السياسة المحلية والسياسة الدولية ليوضح مضمون الفوضى الدولية وكذا قام بذلك "كنث والتز" أيضا.

3-جهاد عودة: "النظام الدولي..نظريات وإشكاليات"، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.24.

4-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.150.

"d'état" فهذه الأخيرة تتضمن مصالح الدولة والتي ينضوي تحتها حماية أمن ورفاه الأفراد ومنه فإن الحفاظ على أمن وبقاء الدولة ورفاه المجتمع قيمة في حد ذاتها وواجب أخلاقي للحكام والمسؤولين في الدولة ويندرج تحت إطار مفهوم المصلحة القومية¹:

● مصلحة البقاء survival: يعتقد "هنري كيسنجر" "H Kissinger" أن البقاء هو الهدف الأسمى للدولة حيث لا يجب أن تساوم عليها الدولة أو تعرضها للخطر²، لذا تسخر الدولة كل إمكانياتها المادية للحفاظ على بقائها وأمنها.

● مصلحة تعظيم القدرات العسكرية: فالأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للحفاظ على أمنها.

*كآلية لتحقيق السلم الدولي والحفاظ على الوضع القائم status quo، تعمل الدول على الحفاظ على وضع فيما بينها يطلق عليه ميزان القوى Balance of power، والذي عرفه "مورغانثو" على أنه آلية منظمة للفوضى الدولية، بحيث يمنع أي دولة من التفوق على الدول الأخرى والإخلال بالميزان لصالحها، لذا فهو مبدأ دفاعي وقائي من وقوع الحروب والنزاعات بين الدول³، كما أنه وضعية غير مقصودة من قبل الدول وإنما تأتي كنتيجة لسعي الدول إلى ترجيح كفة القوة العسكرية لصالحها أما الدول الصغرى والضعيفة والتي لا تملك القدرة على بناء وتطوير قدراتها العسكرية، فتدخل في تحالفات حفاظا على أمنها وبقائها.

*يعتقد الواقعيون (الجدد والتقليديون على حد سواء) أن الدول وحدات متشابهة similar units من حيث تمتعها كلها بالسيادة من جهة، وأدائها لنفس الوظائف من جهة أخرى، لذا فهي لا تتنازل عن وظيفتها الأمنية لدول أو لجهات الأخرى بل تسعى لتحقيقها بطريقة منفردة اعتمادا على ذاتها self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى كما أنها لا تدرك مدى حجم قدرات هذه الدول، لذا تعمل فهي على الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، هذا السعي يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى مما يجعلها هي الأخرى تدخل في التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة⁴، وهنا تدخل الدول في سباق نحو الأمن والقوة فكل دولة تسعى لتحسين قدراتها تحسبا لأي تهديد من قبل الدول الأخرى، هذا التفاعل الدائم بين الدول يطلق عليه الواقعيون المعضلة الأمنية⁵ Security dilemma، طرحت هذه الفكرة أولا من قبل "جون هرتز" "John HERTZ" في خمسينيات القرن الماضي وقد شرحها "هرتز" كآلتي: "إن الدول تسير وفق مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق حاجاتها الأمنية حيث ترى في سلوكها دفاعا وفي سلوك الآخرين تهديدا"، ذلك أن الشك هو محرك التفاعلات الإستراتيجية الدولية⁶.

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.143.

2-Ibidem, p.153.

3-Jean Jacques, ROCHE, "Théories des relations internationales", (Paris, Montchrestien, 5^{ème} ed, 2004), p.33. 34.

4-Keith, KRAUSE and Michael C.WILLIAMS, Op, Cit, p.12.

5-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.20.

6-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.257.

*تقسم المدرسة الواقعية القضايا إلى قضايا السياسة العليا High politics، وهي القضايا التي يعتمد عليها بقاء الدولة وتتمثل في قضايا الأمن والسياسة الخارجية، وقضايا السياسة الدنيا Low politics وتتضمن حاجات الأفراد من قضايا البيئة والصحة والتعليم، وغيرها¹.

في بداية سنوات الستينات والسبعينات، تنامت ظواهر عابرة للقوميات كالاعتماد المتبادل interdependence وتزايد فاعلية الفواعل الأخرى من غير الدولة. بدأ التحليل الواقعي يتراجع نظراً لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، هنا ظهرت تيارات جديدة من داخل المنظور الواقعي نفسه تحت ما عرف بالواقعية الجديدة Neo-Realism، عملت هذه التيارات على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية وخاصة الجديدة منها. -قامت الواقعية الجديدة على انتقاد بعض الفرضيات المركزية centric assumptions للمنظور الواقعي، فابستيمولوجيًا لا يؤمن "كنث والتز" Kenneth WALTZ وهو أحد رواد المدرسة الواقعية الجديدة، بمسلمة الطبيعة البشرية الشريرة طالما لا يمكن إثباتها علمياً، بحيث لا يمكن بناء نظرية واقعية وعلمية على أفكار غير واقعية²، لاسيما وأن الواقعية قد استعارت من العلوم التجريبية مناهجها (وذلك تأثراً بأفكار الثورة السلوكية).

-على غرار الواقعية التقليدية يؤكد "كنث والتز" أن الدول ليست ولم تكن أبداً الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وإنما هناك فواعل أخرى من غير الدول، وإن لم تكن لها نفس فاعلية الدول، فحتى الدول كلها ليست متساوية من حيث تمتعها بنفس المستوى من القدرات، فبنية^(*) السياسة الدولية لا تحددها إلا سلوكيات وتفاعلات الدول الرئيسية على المستوى الدولي، وليثبت "والتز" صحة فرضيته، فقد شبه السياسة الدولية بالسوق، والوحدات السياسية بالشركات، حيث أن السلوك التنافسي البيني لهذه الشركات هو العامل المحدد لبنية السوق، هنا يقول "والتز" أن "شارل كيندلبرغر" Charles P.KINDLEBERGER كان على حق حين قال أن الدولة الأمة ليست إلا وحدة اقتصادية³، حيث يرى "والتز" أن بنية النظام الدولي تقوم على سلوكيات الوحدات السياسية المشكلة له وتتغير بنية النظام الدولي بتغير توزيع القدرات بين وحداته السياسية، لأن الفرق الوحيد بين الوحدات السياسية هو في مستوى قدراتها⁴. ومنه لم تبقى الدولة المرجعية الوحيدة للأمن، ولم تعد لها القدرة على الحفاظ على أمنها بمفردها، بل صار لزاماً عليها أن تتعاون مع الدول الأخرى حيث يعتقد "شارل غلاسر" Charles GLASSER أن هناك مجموعة من الشروط والظروف والتي بتحققها يمكن للمتنافسين أن يتعاونوا ويحققوا مصالحهم الأمنية المشتركة، فبعد الحرب الباردة صارت هناك قضايا أمنية مشتركة بين مجموعات من الدول، لاسيما وأن هذه القضايا عابرة للحدود مثل قضايا التلوث البيئي والجريمة المنظمة وغيرهما من القضايا التي صارت تخص كل الدول بعد الحرب الباردة. إضافة

1-Peter, HOUGH, Op, Cit, p.4.

2-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.148.

3-Kenneth, WALTZ, "Theory of international politics", (Addison-Wesley Publishing company, 1979), p.94.

4-Ibidem, p.97.

إلى "روبرت جيرفيس" "Robert JERVIS" الذي يعتقد أنه بالتعاون قد تنشأ أنظمة أمنية Security regimes بين الدول لمواجهة خلافاتها وتفاذي الوقوع في المعضلة الأمنية¹، يطلق "بوزان" على الأنظمة الأمنية التي تحدث عنها "جيرفيس" تسمية "المركبات الأمنية" Security complexes وهي "مجموعة من الدول ترتبط همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها" بشكل يجعل من غير الممكن أن تسعى الدولة منفردة لتحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول الأخرى، لذا فالمركب الأمني يقوم على الاعتماد المتبادل أو ما يطلق عليه بعض الواقعيين "الخوف المتبادل"، والعامل المحدد في التعريف بالمركبات الأمنية هو مستوى الخوف والتهديد الذي يشعر به أعضاؤه بشكل متبادل² هذا المفهوم استلهمه "بوزان" من فكرة "المجتمع الأمني" security community لـ "كارل دوتش" "Karl DEUTSH"، وهو مجموعة من الأفراد يعيشون ضمن الإقليم نفسه، أي أنها تشكل مجتمعا مهيكلًا في مؤسسات لها سلوكاتها فعالة، تعمل من خلالها على قيادة مسار التطور. إن مفهوم المجتمع عند "دوتش" يعني أن الأفراد يشتركون في معاناتهم من نفس المشاكل الاجتماعية والتي يعملون على حلها عبر مسار تغيير سلمي peaceful change³ وقد قسم "دوتش" هذه المجتمعات الأمنية إلى نوعين:

*المجتمع الأمني التعددي pluralist Security community: الهدف منه هو إرساء السلام بين مجموعة من الدول تتمتع بالسيادة، ولتشكيل مجتمع كهذا لابد من توفر ثلاث شروط:

- 1-التخلي عن استعمال القوة بين أعضاء هذا المجتمع.
- 2-التوافق بين الأنظمة السياسية المشكلة لهذا المجتمع.
- 3-الابتعاد عن احتكار الممارسة السياسية من قبل أحد دول هذا المجتمع.

المجتمع الأمني الانتشاري amalgamate Security community: لا يتمحور بالضرورة حول هدف الحفاظ على السلم بل يستهدف إنشاء هوية مشتركة، كما أن الدول المنضوية تحت لوائه وعلى غرار المجتمعات الأمنية التعددية، قد تفقد سيادتها في إطار هذا المجتمع لتصبح وحدة ما فوق قومية supranational unit، وقد ينتشر هذا المسار إلى أن يصبح اتحادا شاملا بين الدول المكونة له⁴. لكن هناك من الواقعيين الجدد من لا يعتقدون بإمكانية قيام تعاون بين الدول في المجال الأمني أمثال "والترز" و"ميرشايمر" "John MEARSHEIMER"، الذين يعتقدان أنه من الصعب التعاون خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما في المجال الأمني ذلك أن الدول تركز على تحقيق أرباح نسبية relative gains^() لا على تحقيق أرباح مطلقة absolute gains⁵.

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.260.

2-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.21.22.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.260.

4-Jean Jacques, ROCHE, Op, Cit, p.59.60.

5-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.259.

لكن هذا لا يعني أن كلا من " والتز " و "ميرسهايمر" ينكران فكرة التعاون، وإنما يعتقدان بصعوبة حدوثه أو استمراره في بنية دولية فوضوية، والدولة العقلانية تختار أحسن وسيلة تحقق مصالحها¹ سواء أكان ذلك عبر التعاون أو عبر التنافس. ومنه لم يعد من الضروري العمل على الحفاظ على الأمن عبر الآليات والوسائل العسكرية فحسب، بل صار للأداة الاقتصادية فاعلية في ذلك أيضا²، إضافة إلى الوسائل التكنولوجية والثقافية مثلما يعتقد "جوزيف ناي" " Joseph NYE"، لذا نقح " والتز" مفهوم القوة ورفض حصرها في المضمون العسكري فحسب، فقد استعمل في مؤلفه " نظرية السياسة الدولية " "Theory of international politics" مصطلح القدرة capability بدلا من مصطلح القوة power، حيث أن قوة الدولة هي مجموعة من القدرات المتداخلة فيما بينها مثل حجم السكان والامتداد الجغرافي لإقليم الدولة والثروات الطبيعية والاستقرار السياسي والشرعية والقدرة العسكرية والكفاءة في أداء الوظائف وغيرها³، فـ: "كنث والتز" ضد فكرة "مورغانثو" والتي مفادها أن القوة هدف في حد ذاته ويعتبرها وسيلة لنيل استقلالية أكثر في السلوك، وإحراز التوازن على المستوى الدولي⁴، كما أن هناك من الواقعيين من ميز بين نوعين من القوة: القوة اللينة soft power والقوة الصلبة hard power، حيث تركز هذه الأخيرة على المفهوم التقليدي للقوة المتمثل في الأداة العسكرية إضافة إلى القوة الاقتصادية، أما القوة اللينة فتقوم على قدرات أخرى غير العسكرية. لقد تأثر " ناي" في طرحه هذا بـ " مارشال سنغر" "Marshall SINGER" الذي اعتبر أن القوة تتمثل أساسا في القدرة على استقطاب الآخر أكثر من القدرة على ترهيبه. إضافة إلى أن "ناي" لاحظ مجموعة من الظواهر التي غيرت من مضامين المفاهيم والأصول المعرفية لنظريات العلاقات الدولية، فقد تميزت سنوات السبعينات من القرن الماضي بتعدد التبادلات الجارية ما بين الدول، ما أثبت أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل، إضافة إلى تغير مضمون القوة، التي لم تعد ذات مضمون عسكري استراتيجي فحسب، إضافة إلى تراجع القدرة على نقل القوة من مجال إلى آخر non-fongibility of power فليس بالإمكان أن تنتقل دولة ما قوتها من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي والمالي مثلا، كما أن استغلال القوة الصلبة صار مكلفا أكثر من استعمالات القوة اللينة وهي قدرة الدولة على التأثير في صياغة دول أخرى لمصالحها بطريقة تتماشى ومصلحة تلك الدولة ويكون ذلك التأثير عبر تعريف الدول بثقافتها وإبدائها بثوب الرفاه والتحضر وكذا عبر المعلومات لما لها من تأثير على أفكار الأفراد⁵.

يتبنى الواقعيون الجدد التحليل النظامي systemic analysis، ذلك أن " والتز" يفترض أن سلوكيات الوحدات السياسية ما هي إلا انعكاس لبنية النظام الدولي الفوضوية، حيث تتنافس الدول للحصول على أكبر

1-Kelth, KRAUSE and Michael, C.WILLIAMS, Op, Cit, p.40.

2-Andrew, BENNETT and Joseph, LEPCOLD, Op, Cit,p.225.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p, 150.

4-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.24.

5-Jean Jaque, ROCHE, Op, Cit, p.70.72.

قدر من القوة، مما يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى والتي بدورها تدخل في هذا السباق لتعظيم القدرات.

مما سبق يمكن ملاحظة أن هناك تعددية في الطروحات الواقعية الجديدة حول وسائل وكيفية حفاظ الدولة على أمنها وهنا يمكن تقسيم المنظور الواقعي الجديد إلى عدة تيارات:

* الواقعية الدفاعية **deffensive realism**: يرى كل من "كنث والتز" و"جوزيف غريكو" **Joseph GRIECO** أن أحد المصالح الأساسية للدولة هو الحفاظ على الأمن، لذا تخصص الدولة أكبر جزء من قدراتها الإجمالية للحفاظ عليه وفي بناء قدرات دفاعية¹، وتتدخل الواقعية الدفاعية مع الليبرالية المؤسسية الجديدة، التي ترى أن تكاليف الحروب مرتفعة، وبما أن الدول فواعل عقلانية فيجب أن تعمل على تفعيل علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها لا أن تدخل معها في حرب².

* الواقعية الهجومية **Offensive realism**: ويعتقد زعماءها من أمثال "ميرشهايمر" أن الهدف الأساسي لكل وحدة سياسية هو تحقيق المكانة المهيمنة في السياسة الدولية، وتبعا لذلك تسعى الدول لزيادة قوتها لتحمي نفسها ولتثبت مكانتها في النظام الدولي³، على عكس الواقعية الدفاعية، يعتقد الهجوميون أن الحروب والنزاعات ظاهرة لا يمكن تفاديها لأن التعاون صعب التحقيق في سياق دولي يحكمه السعي المنفرد للدول وراء مصالحها **self-help**⁴.

* الواقعية التعاونية **Cooperative realism**: يمكن إدراجها ضمن التيار الدفاعي لأنها تشتمل التعاون في مجال الأمن، ذلك أن الدول وفقا لهذه النظرة تطمح للحصول على أرباح مشتركة لا نسبية، هنا يعتقد رواد هذا التيار أمثال "شارل غلاس" **Charles GLASSER** و"جوزيف غريكو" أنه ليس بالضرورة أن تلغي المنافسة بين الوحدات السياسية -في هذا السياق- التعاون لكنها تسير بطريقة عقلانية فحسب، لذا يعتقد هؤلاء أن طرحهم هذا يشجع على قيام فوضى ناضجة **Mature anarchy** (يقول "باري بوزان" أن الفوضى غير الناضجة هي صفة النظام الدولي الذي فيه تسعى الدول سعيًا منفردًا من أجل الهيمنة، كما أنه في إطار هذا النظام، تجتمع الدول تحت قيادة واحدة تحت مسوغات القوة، وهو نظام خاضع لقانون واحد هو إرادة الأقوى، بينما في نظام الفوضى الناضجة الدول تراعي سيادة الدول الأخرى ومن ثم مصالحها⁵).

* الواقعية الكلاسيكية الجديدة أو نظرية المركزية-الدولانية **Neo-classic/Stato-centric theory**: يقوم هذا التيار على عوامل البيئة السياسية المحلية وآثارها على السلوك الخارجي للدول، طور هذا الطرح

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.152.

2-Ibidem, p.188.

3-Ibidem, p.152.

4-Ibidem, p.188.

5-Jean Jacques, ROCHE, "**Theories des relations internationals**"

لتفاصيل أكثر أنظر الصفحة 58 من كتاب

كل من " وليام وولفورث " " William WOHLFORTH " و"جيدون روز " " Gideon ROSE " و"فريد زكرياء". يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه وإن لم تكن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية مثلما اعتقد الواقعيون التقليديون، إلا أنها الفاعل الوحيد القادر على صياغة استراتيجيات وسياسات عبر أجهزتها وبيروقراطياتها المحلية، حيث تدرس هذه الأجهزة وترتب مصالح الدولة حسب الأولوية، إضافة إلى تأثير إدراك صناع القرار على صياغة هذه المصالح¹.

مما سبق نلاحظ أن التحليل الواقعي للأمن يقوم على الدولة كمرجعية، لذا فهم يعتقدون أنه لا يوجد أمن بدون وجود سلطة الدولة فهي الجهة الوحيدة القادرة على ضمان الأمن، وتحقيق الحماية من كل ما هو خارج الحدود، حيث يعتقدون أن البنية الدولية الفوضوية هي مصدر التهديدات الأمنية والتي تميزها السلوكات التنافسية للدول من أجل تعظيم قوتها، فالقوة العسكرية هي وسيلة تحقيق الأمن، وهناك تيارا جديدة من المنظور الواقعي أقرت بأن الدولة ليست الفاعل الوحيد بل هناك فواعل أخرى لكنها هامشية ولا يمكن أن تضاهي الدولة في قدرتها على تحقيق الأمن وضبطه، إضافة إلى أن هناك تيارات واقعية جديدة وسعت من مفهوم القوة وأطلقت عليها تسمية القدرات لأنها تتضمن إضافة إلى القوة العسكرية، قدرات أخرى ك القدرة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... وغيرها، ذلك أن مصادر قوة الدولة متعددة ولا يمكن أن تنحصر في المجال العسكري فحسب، وهنا صارت وسيلة تحقيق الأمن تشتمل على مختلف أبعاد القوة من عناصرها اللينة إلى عناصرها الصلبة، وهناك تيارات أخرى تتداخل مع الليبرالية، وتعتقد بأهمية التعاون في المجال الأمني.

تعرضت هذه التصورات التي قدمها المنظور الواقعي لنقد حاد، لاسيما وأن التيارات الجديدة فيه لم تتخلى عن فرضية مركزية الدولة، التي يعتبرها المنظور النقدي أول تهديد للأمن الأفراد:

- يرى "روبرت أوزغود" أن "الأداة الأولى للنظام -القوات المسلحة- هي أيضا تهديد أساسي للأمن"، حيث يرى "باري بوزان" أن زيادة القدرات العسكرية من قبل الدول يؤدي إلى نوعين أساسيين من التهديد، الأول يأتي من الأسلحة نفسها، والثاني نابع من كون الأسلحة موجودة في أيدي فاعلين آخرين في النظام الدولي، ينتج التهديد الأول "معضلة الدفاع" أي التناقض بين السعي للأمن العسكري والأمن القومي، بينما ينتج عن التهديد الثاني "معضلة القوة/الأمن"، حيث التفاعل بين هاتين المعضلتين يعبر عن مدى التأثير السلبي للبعد العسكري على الأمن القومي. تؤثر معضلة الدفاع على الأمن، فكلية الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر، حيث يعتقد فهمي الهويدي " أنه " كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية"².

1-Jean Jacque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p. 92.93.94.

2-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

-إن الدول حسب المنظور الواقعي تحقق أمنها بطريقة تنافسية مع الدول الأخرى، ذلك أن الدول تكتسب سلوكياتها العدائية من الطبيعة البشرية الشريرة والأنانية، لكن هناك أحداث تاريخية تبين أن الصراع لم يكن وحده الصفة الغالبة على السياسة الدولية، بل هناك حقبة تاريخية ميزها التعاون بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة.

-لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية¹ ومنه لم تعد الدولة المرجعية الوحيدة للأمن بل هناك مواضيع أساسية أخرى للأمن، كالفرد والمجتمع المحلي والنظام الدولي، بل إن رواد المدرسة النقدية يرون في الدولة أكبر تهديد للأمن الأفراد.

-إضافة إلى التكلفة العالية للتسلح هناك حالات لا يستعمل فيها الأطراف الأسلحة، حيث يدرك كلاهما ما يملكه الطرف الآخر من قدرات دفاعية وهجومية²، لذا فالدول لا تلجأ إلى استعمال السلاح ضد بعضها البعض، وهنا نلاحظ أن القدرات العسكرية فقدت معناها المادي لصالح أهمية معنوية، هي العقلانية وإدراك صناعات القرار. ومنه لا ينطوي الأمن على البعد العسكري بمفهومه المادي فحسب وإنما على أبعاد عدة وباستعمالات متنوعة، من بينها فكرة التعاون الذي تركز عليها المدرسة الليبرالية كأهم وأنجع وسيلة لتحقيق أمن فواعل النظام الدولي.

المطلب الثاني: التحليل الليبرالي لمفهوم الأمن.

يعد المنظور الليبرالي البديل التاريخي للمنظور الواقعي المسيطر على حقل العلاقات الدولية. بحيث يعود الفكر الليبرالي إلى أفكار "إيمانويل كانط" Emmanuel Kant من خلال مؤلفه "السلم الدائم" (1795) "Perpetual peace"، يعتقد "كانط" أن القانون أو ما يطلق عليه "قانون الضمير"، هو العامل الذي سيرسي السلم بين الدول لأنه من مصلحة الدولة أن تعيش في نظام دولي آمن، كما يفترض "كانط" أن الحروب ظاهرة لا يمكن تفاديها لأن منبعها طبيعة الإنسان³. ازدهر الفكر الليبرالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية على إثر إنشاء الأمم المتحدة، وإن كان ذلك لفترة قصيرة، لأن الأمل في عالم أكثر سلماً وأمناً سرعان ما انتهى مع بداية الحرب الباردة، والتي لم تخلوا من الحروب الساخنة في بعض أرجاء العالم. يقوم الفكر الليبرالي على فرضيات أهمها:

1-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.36.

2-Andrew, BENNETT and Joseph, LEPCOLD, Op, Cit, p.218.

3-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.94.

-يعتقد رواد هذا المنظور بفعالية المساومة والتفاوض كآليات لتسيير العلاقات الدولية كبديل عن الحرب¹، لاسيما وأن تكاليف هذه الأخيرة مرتفعة بحيث تقلل من هامش الربح المتوخى.

-تشجع الليبرالية إقامة مؤسسات وتبادل اقتصادي وإقامة علاقات متنوعة بين الدول لإرساء التعاون فيما بينها ومن ثم السلم، ذلك أن هذه المؤسسات الدولية تعبر عن مصالح الجماعة الدولية ككل، كما أنها تعبر عن تعددية في صنع القرارات الدولية المتعلقة بمصير البشرية ككل وليس بالضرورة أن تتعارض المصلحة القومية للدول مع المصلحة الجماعية للجماعة الدولية ككل²، كما أن مؤسسة النظام الدولي تقلل من احتمالات وقوع الحروب والصدامات بين الدول، ويقدمون حجة بالأمم المتحدة ونجاحها في مواجهة العديد من النزاعات خاصة في الشرق الأوسط ووقف إطلاق النار في حربي 1948 و1973 بين العرب وإسرائيل³.

-ينتقد الليبراليون الطرح الواقعي الذي يفترض أنه يجب على الدولة أن تزيد من قوتها على المدى القصير لا على المدى الطويل، فقد يكون ذلك سبب العديد من النزاعات وسيحول دون إشاعة السلم في النظام الدولي بينما تحقق هذا النظام السلمي سيساعد الدول أكثر على تحقيق مصالحها على المدى الطويل وتوجيه قدراتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لا في الإنفاق على التسليح، وتبعاً لذلك يعرفون القوة على أنها توجيه قدراتها للإنفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، لذا ففرضيتهم هذه تعبر عن لعبة يكون لكلي الطرفين فيها مكاسب⁴.

-يؤمن الليبراليون بإمكانية التعاون بين الدول حتى وإن كانت بنية النظام الدولي فوضوية وذلك عبر تشجيع قيام علاقات متنوعة وتبادلات تجارية بين الدول، ونشر معايير مشتركة بينهم، كإرساء مؤسسات تجمع بين هذه الدول والعمل على تطوير العلاقات و المبادلات التجارية بينها ومن ثم انتشار القيم الديمقراطية بين هذه الدول، وكل هذا في سبيل تنظيم فوضى النظام الدولي، التي يعتقدون أنه من الممكن التحكم فيها⁵. بعد انتهاء الحرب الباردة برزت نظريات جديدة في إطار المنظور الليبرالي، مثل الليبرالية المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب وكذا نظرية السلم الديمقراطي، وذلك لتجديد قدرة المنظور الليبرالي على تحليل الظواهر الدولية في هذا السياق الدولي الجديد.

* الليبرالية المؤسساتية الجديدة: Neo-institutionalism

1-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.53.

2-المرجع السابق، ص.56.

3-المرجع السابق، ص.58.

4-المرجع السابق، ص.60.61.

5-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p .96.

ظهر هذا الطرح ترمنا مع التيار الواقعي أفكار تقول أن المؤسسات ليست كافية لدرء الحروب وتنظيم فوضى السياسة الدولية، فهي فواعل هامشية لأنها في النهاية ليست إلا نتاج مصالح الدول، لكن مع نهاية الحرب الباردة تصاعدت أهمية التنظيم الدولي وبدأت المؤسسات الدولية تسترجع مكانتها، وقد عبر عن ذلك "دوغلاس هيرد" "Douglas Hurd" سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية بقوله أن المؤسسات الدولية لعبت ولا زالت تلعب دورا مهما في إرساء الأمن الدولي لاسيما في أوروبا، كما أن التهديدات الأمنية الجديدة¹ التي تسارعت وتيرة انتشارها في عالم ما بعد الحرب الباردة لا بد لها من مؤسسات للتعامل معها والحوّل دون وقوع تأثيراتها السلبية.

إضافة إلى أن المشاركة في شبكة من الميكانزمات متعددة الأطراف ستشجع الدول على تقاسم مجموعة من القيم المشتركة وذلك لإرساء نسق دولي مستقر، حيث بدلا من سعي الدول المنفرد لتحقيق أمنها من خلال مسلمة self-help، يصبح "الكل من أجل الواحد" all for one أي تقاسم المنافع بدلا من السعي للحصول عليها بطريقة فردية، وعدم السماح للطرف الآخر بالحصول على أرباح.

إن التعاون بين الدول سيقبل من التهديدات التي تواجهها الدول، لاسيما إذا قامت مؤسسات أمنية بين هذه الدول، مما يجعلها تخضع إراديا لمعايير مشتركة في إطار مؤسسات ما فوق قومية supranational institutions². يرى كل من "مارتن وايت" و "روبرت كيوهان" "Martin WIGHT & Robert KEOHANE" أن المؤسسات توفر المعلومات وتقلل من تكاليف التعاملات ما بين الدول، كما أنها تشكل نقطة للتوافق والتفاهم بين الدول، ورغم أنهما يؤكدان على أهمية القوة العسكرية كأحد آليات تحقيق الدولة لمصالحها إلا أن تحقيق المصلحة عبر ميكانيزم التعاون cooperation تكاليفه أقل من تكاليف الحروب والتي بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة فهي تفتقد للشرعية الأخلاقية أيضا³، ونظرا لأن الدول فواعل عقلانية فالتعاون سيكون أفضل آلية لتحقيق الأمن.

توسع مفهوم الأمن مع هذا المنظور إلى أبعاد أخرى غير العسكرية كالمؤسسات والقيم الليبرالية والديمقراطية والاقتصاد والتجارة، بل ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القوة بهذا المفهوم أنجح وأكثر فعالية من القوة بالمفهوم التقليدي من أجل تحقيق الأمن⁴، وهناك من المفكرين من يعتقد أن ممارسة العنف عبر الاقتصاد قد تحل محل إعلان الحرب، إضافة إلى أن العقوبات الاقتصادية قد تحقق منافع للأطراف المعاقبة، حيث يعتقد "دافيد بالدوين" "David BALDWIN" أن للعقوبات الاقتصادية فعالية وإن كانت لا بد

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.259.

2-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.97.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p. 216.

4-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.96.

من تعزيزها وتقويتها بواسطة معايير وآليات أخرى، حسب الطرح المؤسساتي الجديد هي المؤسسات¹ .institutions

يعتقد أصحاب هذا الطرح أن المؤسسات تتيح تقاسم تعريف موحد بين الدول العضوة فيها، إلى درجة تداخل مواقف الدول العضوة في هذه المؤسسات، إضافة إلى أن هذه المؤسسات هي شخصية دولية مستقلة غير خاضعة لتوجهات ومواقف الدول العضوة فيها بحيث تسيّر نشاطاتها وفق قواعدها وأنظمتها الخاصة بها.

يفترض المؤسسان الجدد أنه في إطار نظام دولي منظم، يجب أن تتعاون الدول لتحقيق مصالحها المنفردة وإلا فإن هذا النظام سينهار، فالتعاون يكون أكثر فعالية في إطار مؤسسات لأنها توفر المعلومات وتضمن الشفافية وتسهل إجراءات التعاون الأمني فيما بين الدول، كما أن هذه المقاربة لا تؤمن بمنطقية الفرضية الواقعية التي تقول أن التعاون الأمني لا يمكن أن يتحقق إلا بين مجموعة القوى الكبرى، وهي الوحيدة المخولة بوضع آليات التعاون الأمني، بينما المؤسسات تجعل من وضع هذه الآليات أكثر تعقيداً كما تجعلها تشاركية بين جل فواعل النظام الدولي ما يجعل هذه الآليات مقبولة من قبل مختلف هذه الفواعل²، وتبعاً لذلك تساهم هذه المؤسسات في منع وقوع مواجهات عنيفة بين الدول³ لكن هذا لا يعني أن الليبرالية المؤسساتية لا تتوافق مع كل ما تفترضه الواقعية، وإنما توافقها على بعض الفروض، مثل أهمية القوة العسكرية في تحقيق بعض المصالح، فلا يمكن تحقيق كل أهداف ومصالح الدول عبر ميكانزم التعاون ومن خلال مؤسسات دولية، بل لابد للدول من اللجوء إلى القوة العسكرية لتعزز موقفها وقراراتها، وذلك خاصة مع بعض الفواعل التي لا تؤمن بفكرة التعاون والتنظيم الدولي في تفاعلاتها مع الفواعل الدولية الأخرى.

* نظرية الاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب: Interdependance & Complex interdependence Theory

في مؤلف لكل من "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" تحت عنوان "العلاقات العابرة للقوميات والسياسة الدولية" Transnational relations and world politics (1972)، قدم المؤلفان شرحاً لظواهر مستجدة في النظام الدولي مثل ظاهرة الاعتماد المتبادل، حيث رأى كل منهما أن هناك اتصال وتفاعل متواصل بين الدول في عدة مجالات، قسمها المؤلفان إلى أربعة أنواع:

1 انتقال المعلومات.

1-Andrew, BENNETT and Joseph, LEPCOLD, Op, Cit, p. 218.

2-Ibidem, p. 220.221.

3-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.55.

- 2 العلاقات التجارية المتبادلة.
- 3 الانتقال الحر للأفكار والأفراد.
- 4 الانتقال الحر لرؤوس الأموال.

هذه التعددية والتنوع في مواضيع الأجندة الدولية واكتسابها لنفس الأهمية، جعل من العلاقات بين الدول لا تنحصر فقط في الثنائية: تفاوض/إستراتيجية فحسب، بل توسعت قائمة مجالات العلاقات القائمة ما بين الدول إلى القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إضافة إلى السياسية والعسكرية، كما أن هذه التفاعلات لم تعد متمحورة حول الدولة وأجهزتها الرسمية فحسب بل تجاوزتها إلى فواعل أخرى، فلم تبقى كل مصالح الدولة منحصرة في مفهوم المصلحة القومية الذي تصيغه مؤسسات الدولة الرسمية، حيث توسع هذا المفهوم وصار تشاركيا بين مجموعة من الفواعل من غير الدولة. جاء في المؤلف نفسه بعض الظواهر التي ميزت النظام الدولي لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأهمها:

- تراجع سلطة الدولة.
- تنامي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة.
- توسع مفهوم الأمن وأبعاده.
- تطور شبكة من الفواعل من غير الدول.
- عدم القدرة على نقل القوة من مجال إلى آخر non-fongibility of power.

في مؤلف آخر للمؤلفان نفسيهما بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل" Power and interdependence (1977)، تطرق "تاي وكيوهان" لمفهومين لتحليل أسباب التأثير المتبادل للدول ضمن سياق الاعتماد المتبادل هما: الحساسية sensibility والانكشافية vulnerability، يعبر المؤلفان من خلال مفهوم الحساسية عن عمق وسرعة التغيير الحاصل في دولة "ب" على إثر تأثيرها بالدولة "أ"، بينما يدل مفهوم الانكشافية عن مدى مقاومة الدولة "ب" لمجموعة التغييرات والمؤثرات التي تحدثها الدولة "أ"¹.

تقوم مدرسة الاعتماد المتبادل على فرضية أساسية مضمونها، أنه كلما زادت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول كلما انتشر السلم والأمن بين هذه الدول، ويقدمون حججا لإثبات هذه الفرضية:

-صارت التعاملات والتفاعلات تبادلية أكثر مما هي علاقة تأثير في اتجاه واحد، فرغم أن هناك القوة اللينة التي تتيح إمكانية التأثير في الآخرين دون تكاليف عالية، إلا أنه صار لزاما على الدول إقامة علاقات تبادلية

1-Jean Jaque, ROCHE, Op, Cit, P. 90.92.

متعددة الأبعاد¹. فقد كان أمن الدولة في السابق يقاس بمدى قدرتها على التأثير أحادي الجانب في الدول الأخرى، وتغييرها لجعل سلوكياتها تتماشى ومصلحة تلك الدولة، لكن اليوم صار بالإمكان تغيير سلوكيات دولة أخرى عبر التفاعل معها *change by exchange*. فبما أن هناك أمن متبادل بين الدول فيجب أن يكون هناك تفاعل بيني فيما بينها لإنهاء مسببات انعدام الأمن وذلك عبر التعاون والاعتماد المتبادل. فمثلا هناك دولة "أ" يعتمد أمنها الطاقوي على تحقيق دولة "ب" لأمنها الغذائي، هنا لابد أن يكون هناك اعتماد متبادل بين الدولتين لتحقيق كل منهما أمنها ولتحقق الأمن في البيئة التي تتواجدان بها، وذلك عبر الاعتماد المتبادل بين الدولتين: الطاقة مقابل الغذاء أو الغذاء مقابل الطاقة.

يكون الاعتماد المتبادل بداية وخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تنتج العلاقات التجارية مصالح متشابهة بين الدول، مما يخلق مصالح مشتركة ومتنوعة بين هذه الأطراف، وتبعاً لذلك تزداد وتيرة العلاقات بين هذه الدول بتطور العلاقات الاعتمادية بينها، حيث تنتشر بنى التبادل التجاري والتعاون والتبادلات المالية وتزايد فعالية وعدد الفواعل من غير الدول ومجموع هذه العوامل تشكل ديناميكيات تحقق تكامل إقليمي وعالمي، وبذلك ينتشر السلم والأمن، حيث يعتقد أصحاب هذا الطرح أنه كلما كان العالم ليبراليا كلما كان آمناً².

يكون الاعتماد المتبادل بين الدول بداية في المجال التجاري، ثم ينتشر إلى مجالات أخرى لتتشكل شبكة من العلاقات ما يعرف بالاعتماد المتبادل المركب، ويعني وجود عدة قنوات اتصال اعتمادية بين مجموعة من الدول (وذلك في المجالات الاقتصادية والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري... وغيرها من المجالات). تطور هذه العلاقات ينتج شبكة من العلاقات عبر عنها "جون بيرتون" *John W. BURTON* بأنموذج شبكة العنكبوت *cobweb modal* هذا الأنموذج الذي جاء ليحلل العلاقات بين مختلف فواعل المجتمع الدولي، حيث جاء على إثر انتقاد أنموذج "كرات البليارد" *billiard ball modal* لـ: "آرنولد وولفرز" *Arnold WOLFERS* والذي عبر عن التصور الواقعي لحركة الوحدات السياسية في النظام الدولي، حيث أن النظام الدولي مشكل من مجموعة من الوحدات السياسية، يشبه التفاعل فيما بينها حركة كرات البليارد، أحيانا تتصادم (هذا التصادم هو المأزق الأمني)، وأحيانا أخرى لا تتصادم، كما أن أقوى وأسرع الكرات هي القادرة على إخراج الكرات الأخرى عن مسارها، ونقاط الاتصال الوحيدة بين هذه الوحدات هي الحكومات³، يرى "بيرتون" أن هذا الأنموذج لم يعد قادراً على تحليل عمليات الاتصال بين الوحدات السياسية بينما الأنموذج الشبكي فهو أقرب إلى تحليل الاتصالات والعلاقات بين مختلف فواعل النظام الدولي كونه أقرب إلى الواقع وبالتالي أقرب إلى إيجاد الحلول للإشكالات التي يطرحها المجتمع الدولي، في هذا الصدد يقول

1- جوزيف س ناي وجون د دوناهيو، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

2- Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.97.

3- John, W. BURTON, "*World society*", (London, Cambridge University Press, 1972), p.27.

"كيلمان" "Kelman" أن النماذج النظرية القائمة على مركزية الدولة صارت عاجزة عن استيعاب الواقع الدولي الراهن (بداية من سبعينات القرن الماضي) حيث زادت وتيرة العلاقات العابرة للقوميات، فحسب أنموذج شبكة العنكبوت لا ينتمي الأفراد إلى مجتمعات محلية وإنما إلى مجتمع عالمي واحد world society، فهذا الأخير لم يعد قائماً على دول معرفة على أساس الحدود فحسب، وإنما على وحدات عابرة للقوميات، ولها علاقات في مجالات متعددة¹، لذا ففي مجتمع شبكي لا بد أن يشيع الأمن بين أطرافه حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم ومصلحتهم بطريقة تعاونية وتشاركية، ولأن هناك العديد من القضايا المشتركة فيما بينهم، تستلزم وجود حد أدنى من التوافق والتشابه بين هذه الوحدات، بل هناك مقاربات أشادت بأهمية تبني هذه الدول لنظام سياسي ديمقراطي، بحيث يساهم هذا التماثل بين الدول في إتباعها للقيم والأفكار ذاتها، ما يؤدي في النهاية إلى إشاعة الأمن والسلم بينها، من بين هذه المقاربات أطروحة السلم الديمقراطي.

* نظرية السلم الديمقراطي: Democratic peace.

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب، ومن أبرز روادها "مايكل دويل" "Michael Doyle" و"بروس روسيت" "Bruce Russett". يعتقد هؤلاء أنه كلما انتشرت الديمقراطيات بين دول العالم كلما انتشر الأمن فهم ينظرون إلى الديمقراطية على أنها مصدر للأمن، وذلك لأن:

-انتشار القيم الديمقراطية بين الدول سيساعد على تراجع نسبة النزاعات المسلحة على المستوى الدولي أو الوطني، فالديمقراطيات تفضل الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها، لأنها تنشر ثقافة ليبرالية توافقية، كإجراء وقائي تقاديا لوقوع النزاعات.

-يعتقد أصحاب هذا الطرح أن انتشار قاعدة موحدة من القيم والأفكار بين الدول سيخلق نوعاً من التوافق في المواقف حول القضايا الرئيسية في الأجندة الدولية، وحول طرق ومسارات التعامل بين فواعل النظام الدولي، مما يسهل التواصل بين مختلف هذه الفواعل، هذه القاعدة القيمية المشتركة تتشكل عبر وسائل منها: تبادل الخبرات في المجال الثقافي والتربوي والعلمي²، لذا يقول "دويل" أن الدول غير الديمقراطية تتحارب لأنها لا تملك تلك الأفكار والقيم المحلية حول احترام حقوق الإنسان، وأهمية الاعتماد المتبادل والاتصال مع فواعل النظام الدولي الأخرى وحول تكلفة الحرب المرتفعة، كما أنها ليست كالدول الديمقراطية تملك الآليات السلمية لحل الخلافات فوسيلتها الوحيدة هي الحرب، لذا فإن "دويل" يعتقد أن الديمقراطية توفر إجراءات وقائية لإدارة الخلافات ومنعها من التطور إلى مواجهات مسلحة³.

1-John W. BURTON, Op, Cit, p. 50.51.

2-Ibidem, p.100.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.263.

مما سبق نجد أن التحليل الليبرالي للظاهرة الأمنية يقوم على الدولة كوحدة مرجعية في الدراسات الأمنية، لكن مع الإقرار بفعالية تأثير الفواعل الأخرى من غير الدولة في العلاقات الدولية عامة وفي القضايا الأمنية خاصة، ولتحقيق الأمن يعتبر المنظور الليبرالي وسيلة التعاون عبر مؤسسات دولية، وانتشار القيم الليبرالية والديمقراطية بين دول العالم، أكثر نجاعة من اللجوء إلى الأداة العسكرية، وذلك نظرا لارتفاع تكلفتها من جهة، وافتقارها للشرعية الأخلاقية من جهة أخرى، كما أنهم لا يختزلون مفهوم الأمن في الوسائل العسكرية فحسب بل يضمنونه أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية إضافة إلى البعد العسكري، وهم كالمدرسة الواقعية يعتقدون أن النظام الدولي الفوضوي هو منبع التهديدات الأمنية، لكنهم على عكس الواقعيين يعتقدون بإمكانية التحكم في هذه الفوضى عبر مأسسة النظام الدولي وتنظيمه، وتأمين ميكانيزم التعاون ونشره بين فواعل النظام الدولي.

رغم أن المنظور الليبرالي قد أعطى إطارا تحليليا لمفهوم الأمن إلا أنه لم يخلو من بعض الهفوات والنقائص:

-فرغم أن التعاون أسلوب عقلاني لتحقيق الدول أهدافها بتكلفة منخفضة، إلا أن التعاون ليس وسيلة ذات فعالية مع كل فواعل النظام الدولي، ومن مثل هذه الفواعل ما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية الدول المارقة rogue states كالعراق وإيران، وهي -وفق المنظور الأمريكي- دول لا تحترم الشرعية الدولية في سلوكياتها كما لا تحترم سيادة الدول الأخرى ومن ثم تشكل خطرا على المجتمع الدولي ككل، لذا تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا تبقى من وسيلة فعالة للتعامل مع هذا النوع من الدول إلا الحرب.

-أحيانا الأرباح المطلقة absolute gains تكون تكاليفها أكثر من قيمتها، لأنها تكون على مدى طويل، كما يصعب ضمان المكاسب الممكن تحقيقها من هذا النوع من الأرباح.

-رغم أن الليبرالية قد انتقدت التحليل الواقعي القائم على مركزية الدولة، إلا أنها لم تعتبر الفواعل الأخرى أهم من الدولة، وبذلك لم تخرج عن مسلمة مركزية الدولة أي أنها كالواقعية تجعل من الدولة موضوعا مرجعيا للأمن.

-إن الفرضية التي تقول أن الديمقراطيات تتبع الوسائل السلمية لحل خلافاتها ليست صحيحة في كل الحالات، إذ أن هناك ديمقراطيات تحل المسائل العالقة بينها عبر العنف أو التهديد باستخدامه، أو عبر إشعال نزاعات داخل هذه الدول حتى تضعفها وتتصاع لأهدافها ومطالبها.

المطلب الثالث: التحليل النقدي لمفهوم الأمن.

ظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير حول مفهوم الأمن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، هذه الحاجة التي غذتها العديد من الظواهر الدولية تبلورت في أفكار تحت ما عرف "بالنظرية النقدية للأمن" فقد أثبتت نهاية الحرب الباردة فشل التحليلات التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية السائدة للظواهر الأمنية، ذلك أنها أغفلت تأثير العديد من العوامل على الأمن والتي لم تأخذها المنظورات المهيمنة على حقل العلاقات الدولية بعين الاعتبار، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثبتت أن الفواعل من غير الدول -ومنها فواعل عابرة للقوميات وأخرى نابعة من داخل الدول- لها آثار على الأمن الدولي تفوق ما تحدثه الدول من آثار عليه¹، لكن هذا لا يعني أن أفكار النظرية النقدية الأمنية لم تتبلور إلا عند هذه الحقبة -أي حقبة ما بعد الحرب الباردة- بل ساعد على تبلور هذه النظرية ظواهر أفرزتها البيئة الدولية للحرب الباردة، ومثال ذلك حركة عدم الانحياز التي لفتت انتباه العالم إلى أن التوتر بين الشمال والجنوب ليس أقل أهمية من التوتر القائم بين الشرق والغرب كمصدر لبعض حركيات انعدام الأمن الدولي ككل وكذا أمن الدول.

لقد ساهم الملتقى الذي نظّمته جامعة "يورك" "York" الكندية في ديسمبر 1994 حول مفهوم الأمن والاختلافات الموجودة حول تعريفه في توضيح معالم ما أطلق عليه "كن بوث" "KEN Booth" - "نظرية نقدية أمنية" وقد أعلن "كن بوث" عن ميلاد التيار النقدي في الدراسات الأمنية في مقال له بعنوان "Security emancipation" "التحرر الأمني" (1991) نادى من خلاله إلى التفكير أو بالأحرى إعادة التفكير حول مفهوم الأمن. والواقع أن النظرية النقدية للأمن تتضمن العديد من الاتجاهات، منها مدرسة **Frankfurt school** ومدرسة **Copenhagen school** ومدرسة **Welsh school**، حيث توجد اختلافات في بعض فرضيات هذه المدارس.

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الصعوبة في صياغة مفهوم شامل وموحد للأمن نابعة من طبيعته الاشتقاقية *derivative concept* وليس من قلة الجهود في هذا المجال، لذا يتوجب على الباحثين في هذا الإطار البحث في مصدره الاشتقاقي على المستوى السياسي والفلسفي، لكن لا يمكن اختزال هذه الصعوبات

1-Paul, D.WILLIAMS, "Security studies", (London, Routledge, 2008), p.94.

التي أفرزت العديد من التعاريف لمفهوم الأمن، في اختلاف إدراك صناع القرار للتهديدات الأمنية، وإنما يشكل فهم مسار صنع القرار عاملاً مساعداً على إدراك مفهوم هذه الدولة للتهديد الأمني ومن ثم إدراك مقارباتها الأمنية، كما أن البحث عن مفهوم للأمن في إطار الحدود الثقافية للمجتمع ليس صعباً، يعتقد أصحاب التيار النقدي أن الأمن "قيمة وسائلية" "Instrumental value"، تحرر البشر إلى درجة تمكنهم من محاربة ما يهدد أمنهم ويحد من فرص حياتهم، لكن وعلى الرغم من أن أهمية وضع مفهوم موحد لمفهوم الأمن في تشكيل الواقع إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الأمن¹.

يقوم التحليل النقدي على البحث في الكيفية التي تكونت بها الظاهرة، أي الإجابة على السؤال "كيف؟" وليس "لماذا؟"، لذا فهي تصنف ضمن "نظريات حل المشاكل" "Problem solving theories"، كما يقوم المنظور النقدي على انتقاد النظريات القائمة وكذا البيئة التي ساهمت في بناء هذه النظريات، فقد قال "ماكس هوركايمر" "Max HORKHEIMER" أن العلم يجب أن يكون نقدي إزاء نفسه وحتى إزاء المجتمع الذي أنتجه²، فتحليلهم قائم على فهم البناءات الاجتماعية والتاريخية للظواهر.

قام التحليل النقدي للأمن على مجموعة من الملاحظات أبداها رواد المدرسة للواقع الدولي والأكاديمي:

- * النظريات التقليدية للعلاقات الدولية تركز في دراساتها الأمنية على الدولة كمرجعية أساسية للأمن، وهم بذلك يهملون مرجعيات أخرى أهم من الدولة، ذلك أن الدولة تعد أحد مصادر تهديد أمن الأفراد.
- * الحوارات والسياسات الأمنية القائمة كلها تستهدف دعم السلطة القائمة، ولتغيير هذه السياسات لابد من تغيير النظريات والأفكار المهيمنة على الدراسات الأمنية.
- * التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أضعفت من الدولة وكذا الأفراد، مما يستدعي مسؤولية جماعية في مواجهة هذه التهديدات، أي عولمة حلول هذه المشكلات الأمنية، وذلك عبر مؤسسات دولية وكذا عبر هيئات المجتمع المدني العالمي³.

يعتقد "ريتشارد فولك" "Richard FALK" أن التهديدات الأمنية الجديدة لا يمكن تحليلها عبر مقاربات تقليدية تفترض مركزية الدولة كالواقعية، وإنما لا بد من وجود منظورات أكثر اتساعاً لفهم هذه الظواهر المتجددة، لاسيما وأن المتغيرات المحلية صارت مؤثرة على المستوى الدولي، وذلك على عكس ما افترضته الواقعية من قبل⁴، ولفهم هذا الواقع لابد من توسيع مفهوم الأمن وضبطه، وإلا فلا يمكن بناء مقاربة نظرية أمنية متخصصة، كما أنهم يعتقدون أنه لدراسة الأمن لابد أولاً من إدراك التهديدات الأمنية ذلك أنها تهدد بطريقة مباشرة المواضيع المرجعية للأمن: الدولة والمجتمع والأمة والفرد⁵، كما يعتقد رواد هذه المدرسة أن

1-Paul, D.WILLIAMS, Op, Cit, p.90.91.

2-Jean Jaque, ROCHE, Op, Cit, P.137.

3-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.106.107.

4-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.188.

5-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité"

<http:// www.ulb.ac.be /students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf /4/5/2009>

المفهوم الواقعي للأمن يضع حدا فاصلا بين المواطن والأجنبي، فالأمن مرتبط بالمواطنين، وانعدام الأمن مرتبط بالأجانب، وبذلك هو يضع حدودا بين الفرد والمواطن والذي هو في النهاية إنسان، ومنه فإن اعتبار الدولة موضوعا مرجعيا للأمن هو إجحاف في حق الفرد¹، لذا يرى كل من "بوث" و"واين جونز" Booth & Wyne JONES أنه بتوسيع المواضيع المرجعية للأمن سيعم الأمن، كما أنهم يعتقدون أنه لا يجب أن تكون الدولة موضوعا مرجعيا للأمن، لأنها جزء من مشكلة انعدام الأمن إن لم نقل أنها أصل التهديدات الأمنية حتى لمواطنيها.

مما سبق يتبين أن النقاد يعتقدون أن الموضوع المرجعي الأساسي للأمن هو الفرد، لذا يعرفون الأمن على أنه: "تحرير الجنس البشري كأفراد وجماعات من التهديدات الاجتماعية والفيزيائية والاقتصادية والسياسية وأي تهديدات أخرى، قد تعيقهم من مواصلة حياتهم والقيام بخياراتهم بطريقة حرة"²، ومنه فالعامل المحدد في المفهوم النقدي للأمن هو التحرر أو الانعتاق emancipation من التهديدات، رغم أنهم يعتقدون أن الدولة أكبر مهدد لأمن الأفراد، إلا أنهم لا يقصونها كأحد المواضيع المرجعية للأمن والتي هي :

- النظام الدولي.

- الأنساق الفرعية في النظام الدولي، وهي المؤسسات الدولية الأمنية كحلف شمال الأطلسي NATO.
- الوحدات الفاعلة فيه كالدول، الأمم والشركات التجارية.
- الأنساق الفرعية في هذه الوحدات، كالبيروقراطيات والجماعات الضاغطة.
- الأفراد.

ويرون أن لكل من هذه المستويات قطاع خاص تنشط فيه، وتكون مسئولة عن تأمينه، أي أن لكل مجال موضوع مرجعي خاص به ووحدة أساسية يعمل على ضمان أمنها، ففي المجال العسكري الوحدة الأساسية هي الدولة، وفي المجال الاقتصادي يمكن أن يشكل تدفق المواد الأولية موضوعا مرجعيا للأمن، أما على مستوى المجتمع فالهوية هي الموضوع المرجعي للأمن³.

يقدم النقاد حججا لإثبات افتراضاتهم حول عدم فاعلية الدولة كمرجعية للأمن، وأن الفرد هو الموضوع الأساسي للأمن:

-التهديدات الأمنية غير العسكرية، صارت شيئا فشيئا أهم من التهديدات العسكرية التقليدية، فالمصادر الجديدة لانعدام الأمن هي الكوارث الطبيعية والتوترات الداخلية للدول والناجمة عن محاولات الجماعات العرقية لإثبات هويتها إضافة إلى انعدام التوازن والأزمات الاقتصادية والأوبئة والأمراض والمشاكل البيئية أو بصفة عامة، كل ما يهدد الفرد مباشرة.

1-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.188.189.

2-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.266.

3-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité".

http:// www.ulb.ac.be /students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf /4/5/2009>

-إن فاعلية الدولة تتراجع يوما بعد يوم فيما يخص أداء الوظيفة الأمنية، بل على العكس القوى الاجتماعية والاقتصادية العالمية، هي المسؤولة عن تحقيق الأمن على المستوى الدولي بفعالية أكثر من الدول ذاتها والتي تشهد سلطتها وقدرتها على التغلغل في كافة شؤون المجتمع تراجعا.

-يعتقد أصحاب التحليل الأمني النقدي أن هناك علاقة بين العمليات العسكرية في الحروب والتدهور البيئي مثل استعمالات الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى أن لنفقات التسلح آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، ومن ثم على الأداء الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد.

-تراجعت سلطة الدولة في نظام دولي متعدد المراكز، كما تراجعت قدرتها على أداء وظائفها وعلى تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، مما أدى إلى تراجع ولاء الأفراد لها وكنتيجة لذلك تراجع شرعيتها مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى وحدات أخرى تؤمن لهم حاجاتهم، كما يلجئون إلى عوامل تزيد من وحدتهم بدلا عن المواطنة، كالأصول العرقية أو التوجهات الدينية والإيديولوجية مثلا¹.

-يعتقد رواد مدرسة كوبنهاغن أنه إذا كانت الواقعية قد افترضت وجود مأزق أمني، إلا أنه في الواقع توجد عدة مأزق أمنية، وأبرزها المأزق الأمني البيئي والمجتمعي والاقتصادي²، كما قدموا أمثلة واقعية عن كل مأزق أمني، وذلك لإثبات أن الدولة عاجزة عن مواجهة كل التهديدات الأمنية، وحل كل هذه المأزق الأمنية، فهناك وحدات أخرى أكثر فاعلية منها في بعض المجالات.

-حسب النقيدين هناك وسائل لتحقيق الأمن، فالنظرية هي وسيلة لتبرير الواقع لكنها أيضا أحد وسائل تغيير السياسات الأمنية، حيث يقول "روبرت كوكس" "Robert COX" أن "النظريات هي دوما من أجل شخص ما ولهدف ما"³، لذا يعتقدون بإمكانية تغيير الواقع من خلال تغيير الأفكار المسيطرة على تحليل هذا الواقع، ومنه فإن وسيلة إرساء الأمن حسبهم هي الفكر، لذا قاموا بإنتاج نظريات ومفاهيم تضمنت وجهة النظر النقدية للأمن لعل أهمها:

* الأمن المجتمعي: Societal security

أول من استخدم هذا المفهوم هو "باري بوزان" الذي يعد فكره حلقة وصل بين الفكر الواقعي والفكر النقدي، حيث يرى أنه بفعل الظواهر الدولية المستجدة كالعولمة، فإن المجتمع صار عرضة للتهديد أكثر من الدول، ففي حين ترى الدولة سيادتها وإقليمها مهددان، يرى المجتمع هويته مهددة، فبالنسبة له ترتبط التهديدات بالسلوكات غير المدنية وبتلاشي القيم الثقافية أو استبدالها بأخرى أجنبية وبالتخلي عن العادات والتقاليد التي تشكل خصوصية المجتمعات⁴، إضافة إلى الهجرة التي يعتبرها النقيديون استعمارا ثقافيا وأحد التهديدات التي تواجه المجتمعات المعاصرة⁵.

1-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.187.

2-Keith, KRAUSE and Michael, C.WILLIAMS, Op, Cit, p.12.

3-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.108.

4-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.25.

5-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité"

<http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf/4/5/2009>

ومنه فإن الأمن بهذا المفهوم مرادف للحفاظ على الهوية (سواء هوية المجتمع أو جماعة عرقية أو طائفة دينية)، وهو بذلك يدفع للتمييز بين الأنا والآخر حيث الآخر هو مصدر التهديد بينما الأنا هو موضوع الأمن. هنا يقول "وايفر" "Wæver" مثل "أرنولد ولفرز" "Arnold WALFERS" أن هذه التهديدات ذاتية أكثر منها موضوعية كما أن الدولة هي أول مهدد لهوية المجتمع، سواء من خلال سلطتها المحكمة أو من خلال ضعفها وهشاشتها¹، ورغم أن الدولة هي أكبر مهدد لأمن الأفراد إلا أن "باري بوزان" يعتقد أن الأفراد لازالوا بحاجة إليها كأجساع وسيلة للحفاظ على أمنهم².

* الأمن الإنساني: Humanitarian security

على عكس أمن الدولة وحتى الأمن المجتمعي فإن الأمن الإنساني مفهوم مطاطي، ذلك أن التهديدات التي تواجهه غير واضحة ومحددة بدقة، حيث يقول "رولاند باريس" "Roland PARIS" أن الأمن الإنساني مفهوم واسع ويمكن أن يتضمن عوامل عديدة تمتد من الأمن الغذائي إلى الحفاظ على حياة الأفراد³.

ورد مفهوم "الأمن الإنساني" لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ومن هنا دخل المفهوم في دائرة الاهتمامات الأكاديمية والدولية، حيث جاء في التقرير أن المجتمع الدولي بحاجة إلى الانتقال من الاهتمام بالأمن النووي إلى الاهتمام بالأمن الإنساني، فبناء القدرات العسكرية وحماية الحدود هي من انشغالات الدولة، ومقابل هذا أهملت الدولة الانشغالات والاحتياجات الحقيقية للأفراد. فالتحديات الأمنية الحقيقية هي الأوبئة والأمراض والمجاعات والقمع السياسي والأخطار البيئية ونقص التغذية، هنا عرف "باري بوزان" الأمن على أنه "التحرر من الخوف والحاجة" حيث لا بد من صيانة كرامة الإنسان بتلبية حاجاته المادية والمعنوية، هذا النوع من الأمن لا يمكن تحقيقه بالأسلحة وإنما عبر التنمية الإنسانية المستدامة والشاملة، وهنا تتغير الأولوية حيث لا يصبح الأمن القومي هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق الأمن الإنساني كهدف، لأن هذا الأخير أشمل وأعمق من أمن الدولة⁴.

والدليل على أولوية الإنسان على الدولة، هو حق التدخل من أجل أغراض إنسانية فقد تفقد الدولة سيادتها إذا لم تلبي أمن أفرادها، وقد عبر "كوفي عنان" "Kofi ANNAN" عن ذلك في تصريح قدمه للجريدة الفرنسية Le monde (عام 1999)، حين قال أن "الإنسان في مركز كل شيء، حتى مفهوم المصلحة القومية قائم على الدفاع عن أمن الأفراد فهو سبب وجود الدولة وليس العكس، لذا فليس من المسموح أن تتعدى الحكومات على حقوق مواطنيها تحت مبررات الحفاظ على السيادة"⁵.

1-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.115.

2-Dario, BATTISTELLA, "Théories des relation internationales", (Paris, Presses de sciences po, 2003), p.454.458.

3-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.112.

4-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.29.28.27.

5-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité"

<http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf/4/5/2009>

مما سبق نلاحظ أن التحليل النقدي للأمن، يقوم على فرضية مفادها أن الأمن سيكون أشمل وأكثر تحديدا ودقة، إذا كان موضوعه المرجعي الإنسان لا الدولة، لأنه تبين أن الدولة تشكل أكبر تهديد لأمن مواطنيها، لذا فأمن الفرد أولى من أمنها، بل قد تفقد الدولة سيادتها إذا تعدت على مواطنيها ما يعبر عنه رواد المدرسة النقدية بمأزق الأمن الإنساني، حيث هناك تصادم بين أمن الإنسان وأمن الدولة. ولتغيير هذه الاعتقادات السائدة حول أولوية أمن الدولة على أمن الأفراد، وأن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على تأمين الأفراد، والتي يروج لها المنظور الواقعي، يعتقد النقاد بنجاعة الأفكار كوسيلة لتغيير هذا الواقع السائد.

رغم محاولات مدرسة كوبنهاغن لصياغة مقاربات أمنية متخصصة إلا أن تحاليلها قد تلقت العديد من الملاحظات والانتقادات مما جعل التحليل النقدي لمفهوم الأمن تحليلًا هامشيًا مقارنة بالتحاليل التي قدمتها المدارس الأخرى، ولعل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة يمكن إجمالها فيما يلي:

* إن اعتقاد المفكرين النقاد أن الدولة أكبر مهدد لأمن الأفراد وأنها لا يجب أن تكون المسئول عن تحقيق أمن الأفراد فكرة غير واقعية، بل أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب تدخلا أكبر من قبل الدولة لمواجهتها وإلا فإن الفوضى الدولية ستزداد انتشارا وعمقا¹، فحتى الزمن الراهن لا توجد هيئة يمكن أن تنافس الدولة من حيث التنظيم وقدرتها على الضبط والمراقبة، ومن حيث القدرات والإمكانات التي تملكها.

* يعتقد "دورف" "Dorff" أنه لا بد من التفريق بين المشاكل والتهديدات الأمنية الحقيقية، حيث يعتقد أن هناك بعض المشاكل لا يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا فعليا²، فهو يعتقد أن النقاد قد بالغوا في تعداد التهديدات الأمنية.

للتفريق بين التصورات التي قدمتها هذه المنظورات لمفهوم الأمن، يمكن الاعتماد على العناصر التالية:

(أنظر الجدول رقم 3).

- الموضوع المرجعي للأمن.
- الفواعل الأساسية في تحقيق الأمن.
- الأدوار الأساسية التي يقوم بها الفواعل.
- خصوصية التهديدات³ ومصدرها.
- وسائل تحقيق الأمن.

1-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.108.

2-Keith, KRAUSE and Michael, C.WILLIAMS, Op, Cit, p.35.

3-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité".

⌈http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf /4/5/2009⌋

الجدول رقم:3: تحليلات نظريات العلاقات الدولية لمفهوم الأمن. (بتصرف)

المنظور.	الموضوع المرجعي للأمن. (ما الذي يجب تأمينه؟)	مصدر التهديد.	وسيلة تحقيق الأمن.
الواقعي.	الدولة.	-الفوضى الدولية. -كل ما هو وراء الحدود. -السلوك الانفرادي للدول.	زيادة القوة.
الليبرالي.	الدولة والأفراد مع الاعتراف بالفاعلات الأخرى.	البنية الفوضوية للدول.	التعاون.
النقدي.	الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي (مع أولوية الفرد على الدولة).	الدولة.	تغيير الأفراد والتصورات والأفكار الأمنية السائدة.

مما سبق يتبين أن مضامين الأمن قد تغيرت بعد الحرب الباردة، بفعل مجموعة من العوامل والظواهر التي ميزت النظام الدولي الجديد، بحيث اتسع مضمونه فلم يعد يقتصر على المجال العسكري فحسب بل صار متضمنا لأبعاد أخرى، كالبعد الاقتصادي والسياسي والإنساني والبيئي وغيرها، ما جعل الحل العسكري غير ناجع في حل العديد من المعضلات الأمنية كالفقر مثلا، كما أن نفقات شراء هذه الأسلحة إذا تم إنفاقها على التنمية الاقتصادية ستساهم في محاربة التهديدات الأمنية التي صارت نابعة من داخل هذه الدول وليس من وراء حدودها¹، فوسائل تحقيق أمن الدول لم تعد الأسلحة فحسب، بل صارت تحدد بحسب التهديد الأمني، كما أنه صار من الصعب أن تواجه الدول بمفردها هذه التهديدات الأمنية الجديدة، بل صار من الضروري التنسيق بين مجموعة من الدول لمواجهة هذه التهديدات والتي من بين خصائصها أنها أفرغت

1-Michael, RENNER, Op, Cit, p.11.

حدود الدول من مضمونها، فصارت تتخطاها دون أن تتمكن الدول من إيقافها، هذا وتعتقد اتجاهات أخرى أن الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة صارت أكبر تهديد لأمن الأفراد، تحت مسوغات الحفاظ على السيادة والمصلحة القومية.

إن هذه الوقائع قد أنتجت نقاشات نظرية متنوعة نابعة من التصورات التي قدمها منظورات العلاقات الدولية للظاهرة الأمنية، ما أنتج مجموعة من المفاهيم التحليلية الجديدة والتي تمكن من تحليل بعض الظواهر الأمنية المستجدة، من بين هذه المفاهيم: الأمن اللين والصلب والتعاوني والشامل وغيرها من المفاهيم التي وفرت للمحللين المختصين في القضايا الأمنية، لذا فبالرغم من غياب نظريات أمنية متخصصة إلا أن التحاليل التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية يمكن أن تقدم لنا نظرة شاملة ومن ثم تمنحنا إجابة على بعض الإشكالات والمعضلات الأمنية في النظام الدولي الجديد، لكن هذا لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى نظريات أمنية متخصصة تجيب عن المعضلات الأمنية بطريقة متخصصة ومباشرة.